الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة سطيـــف 1 فرحـات عبـاس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم الإقتصادية

مـــــــــــــذكـــــــــــــــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المـاستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:إقتصاددولي..

الموضوع:

دور الإبتكار في تعزيز التنافسية الدوليةفي الدول الناميةخلال الفترة 2020-2024

إعداد الطالب (ة):
لميس حدوش

تحت إشراف:
أ.د. بن عواق شرف الدين أمين

تاريخ المناقشة:
2025/06/28

الرئيس	لطرش ذهبية	أستاذ
المشرف	بن عواق شرف الدين أمين	أستاذ
المناقش	حراق سمية	أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية: 2024 - 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة سطيـــف 1 فرحـات عبـاس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم الإقتصادية

مـــــــــــــذكـــــــــــــــرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة المـاستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:إقتصاددولي..

الموضوع:

دور الإبتكار في تعزيز التنافسية الدوليةفي الدول الناميةخلال الفترة 2020-2024

إعداد الطالب (ة):
لميس حدوش

تحت إشراف:
بن عواق شرف الدين أمين

تاريخ المناقشة:
2025/06/28

الرئيس	لطرش ذهبية	أستاذ
المشرف	بن عواق شرف الدين أمين	أستاذ
المناقش	حراق سمية	أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية: 2024 - 2025

إهداء

إلى من غرست في قلبي معنى الحياة، ومن كانت دعواتها سرّ توفيقي، إلى نبع الحنان والرحمة،

أمي الغالية...■

إلى من علّمني الصبر، وزرع في روحي العزيمة، وكان سندي في كل لحظة، **أبي العزيز...■**

إلى رفيق دربي، ونصفي الآخر، من دعم مسيرتي وشجعني بكل حب وصدق، **زوجي الحبيب...■**

إلى **إخوتي الأعزاء**، الذين كانوا دائمًا مصدر دفء وأمان، فلكم في قلبي كل الامتنان...■

إلى **أصدقائي ومعارفي**، الذين شاركوني لحظات التعب والفرح، وتركوا في قلبي أثرًا لا يُنسى...■

وإلى **أساتذتي الأفاضل في الكلية**، الذين لم يبخلوا بعلمهم ووقتهم، فكنتم شعلة النور في طريقي...■

لكم جميعًا، أهدي هذا العمل، عربونَ شكرٍ وامتنان■

شكر وعرفان

أحمد الله على جزيل نعمه، وأشكره شكرَ المعترفِ بمِننه وآلائه، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه■

أما بعد" ■من لم يشكر الناس لم يشكر الله" ، واعترافًا مني بالفضل، وتقديرًا للجميل، لا يسعني وأنا أضع بين أيديكم ثمرة جهدي في هذه المذكرة، إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى■

أمي الحبيبة، نبع الحنان والعطاء، التي كانت دعواتها زادي في كل حين؛

وإلى **أبي العزيز**، الذي علّمني معنى الصبر والإرادة، وكان سندًا لا يميل؛

وإلى **زوجي الغالي**، رفيق الدرب، ومصدر القوة والدعم في كل مرحلة؛

وإلى **إخوتي الأعزاء**، الذين كانوا لي العون والمساندة، ومحفزًا لا ينضب؛

وإلى **أصدقائي ومعارفي**، الذين شاركوني هذه الرحلة العلمية بحب ووفاء؛

وإلى **أساتذتي الأفاضل في الكلية**، الذين غمروني بعلمكم وتوجيهاتكم؛

وعلى وجه الخصوص، أتوجّه بخالص التقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور بن عواق شرف الدين أمين،

على دعمه المتواصل، وتوجيهاته السديدة، وصبره الكريم، الذي كان له الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل■

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، ولو بسؤاله، أقول: جزاكم الله خيرًا■

وأملي أن يرقى هذا العمل إلى تطلعات كل هؤلاء، وأن يستجيب لشروط البحث العلمي، ويصل إلى الغاية التي رُسمت له في بدايته■

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين■

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
أولا: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	1
مشكلة الدراسة و أسئلتها	1
أهداف الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
حدود الدراسة	2
صعوبات الدراسة	3
نموذج الدراسة	4
التعريفات الإجرائية	4
ثانيا: أدبيات الدراسة	
تمهيد	6
الإطار النظري للتنافسية الدولية	7
الإطار النظري للإبتكار	16
دراسات سابقة	27
ثالثا: منهجية الدراسة	
تمهيد	36
المنهج المعتمد في الدراسة	36
مصادر جمع البيانات	36
أداة الدراسة	37
رابعا : نتائج الدراسة	

تمهيد	38
2وصف متغيرات الدراسة	39
1.2 تحليل نتائج مؤشر التنافسية الدولية	39
2.2 تحليل نتائج مؤشر الإبتكار العالمي	50
إختبار فرضيات الدراسة	56
خامسا مناقشة النتائج و التوصيات	
مناقشة النتائج على ضوء الدرسات السابقة	58
المقترحات	60
أفاق الدراسة	61
المراجع	63
الملخص	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	علاقة مكونات التنافسية بالإبتكار	25
02	الإنفاق العالمي على البحث و التطويرR&D (2020_2023)	26
03	براءات الإختراع المسجلة عالميا (2020_ 2023)	27
04	أوجه التشابه و الإختلاف للدراسة الحالية و الدراسات السابقة	35
05	تطور القيم السنوية لمؤشر التنافسية للدول من عام 2020 إلى 2024	41
06	ترتيب بعض الدول في مؤشر الأداء الإقتصادي للدول من عام 2020 إلى 2024	43
07	ترتيب بعض الدول في مؤشر كفاءة الحكومة خلال الفترة 2020-2024	45
08	ترتيب بعض الدول لمؤشر كفاءة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024	47
09	ترتيب بعض الدول في مؤشر البنية التحتية للدول من عام 2020 إلى 2024	49
10	تصنيف الدول حسب مؤشر التنافسية الدولية IMD	51
11	تطور القيم السنوية لمؤشر الإبتكار للدول من عام 2020 إلى 2024	52
12	تطور ترتيب الدول في مدخلات ومخرجات الإبتكار ضمن مؤشر الإبتكار العالمي (2020_2024)	54
13	تصنيف الدول حسب مؤشر الإبتكار العالمي (GII)	57

قائمة الأشكال و المختصرات

قائمة الأشكال

رقم	إسم الشكل	صفحة
01	مكونات مؤشر التنافسية العالمية (competitiveness Global Index) للمنتدى الإقتصادي العالمي	13
02	مكونات مؤشر التنافسية العالمية لمعهد الدولي للتنمية الإدارية	15
03	مكونات مؤشر الإبتكار العالمي	24
04	تطور القيم السنوية لمؤشر التنافسية لبعض دول نامية خلال الفترة الممتددة من 2020 إلى 2024	41
05	ترتيب بعض الدول في مؤشر الأداء الإقتصادي للدول من عام 2020 إلى 2024	44
06	ترتيب بعض الدول في مؤشر كفاءة الحكومة خلال الفترة 2020-2024	46
07	ترتيب بعض الدول لمؤشر كفاءة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024	48
08	ترتيب بعض الدول في مؤشر البنية التحتية للدول من عام 2020 إلى 2024	50
09	تطور القيم السنوية لمؤشر الإبتكار للدول من عام 2020 إلى 2024	52
10	تطور ترتيب الدول في مدخلات الإبتكار ضمن مؤشر الإبتكار العالمي (2024_2020)	54
11	تطور ترتيب الدول في ركيزة مخرجات الإبتكار ضمن مؤشر الإبتكار العالمي (2024_2020)	55

قائمة المختصرات

الإختصار	المعنى
OCDE	**O**rganisation de **D**eveloppement **C**ooperation et **E**conomiques
WEF	**W**orld **E**conomic **F**orum
IMD	**I**nternational **I**nstitute for **M**anagement **D**evelopment
GCI	**G**lobal **C**ompetitiveness **I**ndex
WIPO	**W**orld **I**ntellectual **P**roperty **O**rganization
R&D	**R**esearch and **D**evelopment
WIPI	**W**orld **I**ntellectual **P**roperty **I**ndicators
SPSS	**S**tatistical **p**ackage **f**or the **s**ocial **s**ciences
GII	**G**lobal **I**nnovation **I**ndex

أولا:

الإطار العام للدراسة

1-تمهيد:

تعد التنافسية الدولية إحدى الظواهر المعقدة التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الاقتصادية العالمية، نتيجة لتسارع الابتكارات التكنولوجية ،تحول الاقتصاديات نحو الرقمنة ،زيادة الترابط بين الأسواق، مما جعل الدول في سباق مستمر من أجل تحسين موقعها ضمن التصنيفات الدولية. ولم تعد الموارد الطبيعية أو انخفاض تكلفة اليد العاملة وحدها كافية لضمان التفوق، بل أصبح الابتكار بمختلف أشكاله عاملا حاسما في دعم التنافسية ورفع جودة الأداء الاقتصادي.

وقد شهدت السنوات الأخيرة – خاصة خلال الفترة من 2020 إلى 2024 – مجموعة من التحديات الكبرى، مثل جائحة كوفيد-19، التقلبات الجيوسياسية، التغير المناخي، هي تحديات دفعت الدول إلى مراجعة استراتيجياتها وإعادة ترتيب أولوياتها، ما جعل من الابتكار خيارا لا مفر منه لمواجهة الأزمات وبناء اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

وفي هذا الإطار، بدأت العديد من الدول النامية في تطوير استراتيجيات وطنية للابتكار، تحسين منظومات البحث والتطوير، تحفيز ريادة الأعمال، في محاولة منها لتعويض الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة. غير أن نتائج هذه الجهود تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة السياق السياسي والاقتصادي، مدى الجدية في تبني سياسات داعمة للابتكار.

2- مشكلة الدراسة و أسئلتها:

لقد أظهرت تجارب العديد من الدول النامية أن تحقيق التنافسية لا يعتمد فقط على فتح الأسواق أو تحسين بيئة الأعمال، بل يتطلب أساسا متينا من الابتكار، يشمل التعليم، البحث العلمي، التكنولوجيا وريادة الأعمال.

غير أن أداء هذه الدول في مؤشرات التنافسية ما زال متفاوتا، الأمر الذي يطرح التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى يساهم الابتكار في تعزيز التنافسية الدولية في الدول النامية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية، من أهمها:

- ما العلاقة بين مستوى الإبتكار و الأداء الإقتصادي في الدول النامية ؟
- فيما تكمن العلاقة ما بين مستوى الابتكار وكفاءة الحكومة في الدول النامية؟
- ما هي العلاقة بين الابتكار وكفاءة الأعمال في السياق التنافسي الدولي للدول النامية؟
- ما طبيعة العلاقة بين الإبتكار وتطوير البنية التحتية في الدول النامية؟
- هل تستطيع الدول النامية تحويل مدخلات الإبتكار إلى مخرجات فعالة لتحسين تنافسيتها الدولية؟

3-الفرضيات الدراسة :

بناء على الإشكالية والأسئلة المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية بين الابتكار والتنافسية الدولية .
- يرتفع الأداء الإقتصادي في الدول النامية بإرتفاع مستوى الإبتكار.
- هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإبتكار و كفاءة الحكومة في الدول النامية.
- توجد علاقة عكسية بين الإبتكار و كفاءة الأعمال في الدول النامية.
- يؤدي الإستثمار في الإبتكار إلى تحسين وتطوير البنية التحتية في الدول النامية.
- توجد إختلافات في كفاءة تحويل مدخلات الإبتكار إلى مخرجات فعالة بين الدول النامية.

4-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل أثر الابتكار على ترتيب الدول في مؤشر التنافسية الدولية عموما وفي الدول النامية على وجه التحديد خلال الفترة 2020–2024.
- تصنيف الدول النامية المدروسة بحسب تطور أدائها الابتكاري والتنافسي.
- تقديم توصيات واقعية لصناع القرار حول كيفية توظيف الابتكار لدعم التنمية الشاملة.

5-أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من:

- التركيز على موضوع الابتكار كمدخل أساسي لفهم تفاوت أداء الدول النامية في مؤشرات التنافسية الدولية.
- المساهمة في تعزيز فهم العلاقة بين الابتكار والتنمية الاقتصادية في بيئات ذات موارد محدودة.
- دعم متخذي القرار بمقترحات علمية تساعدهم في صياغة سياسات اقتصادية قائمة على الابتكار.

6-حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي ترتبط بطبيعة الموضوع والبيئة البحثية، سواء من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع، وذلك على النحو التالي:

الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2024 وهي فترة اتسمت بتحولات عالمية بارزة، من أبرزها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وما تبعها من تغيرات في أداء الدول على مستوى الابتكار والتنافسية. وقد تم اختيار هذه الفترة بهدف رصد التطورات المعاصرة بدقة وتحليل أثر الابتكار في السياق العالمي الراهن.

الحدود المكانية:

تركز الدراسة على مجموعة مختارة من الدول النامية، تم اختيارها بناء على توفر البيانات واستمرارية التقييم في مؤشر التنافسية (IMD)، مع مراعاة التمثيل الجغرافي وتنوع مستويات الأداء الاقتصادي والتنموي. هذا الاختيار يمكن من تحليل تأثير الابتكار في بيئات متباينة، ويفتح المجال لتعميم جزئي للنتائج على دول نامية أخرى ذات خصائص مماثلة.

الحدود الموضوعية:

تنحصر الدراسة في تحليل العلاقة بين الابتكار والتنافسية الدولية بالاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن IMD، إلى جانب بيانات من مؤشر الابتكار العالمي (WIPO). وتركز الدراسة على المحاور الاقتصادية والتقنية المرتبطة بالابتكار، دون التوسع في أبعاد أخرى للتنافسية مثل الجوانب البيئية أو الثقافية، وذلك حفاظا على تركيز الدراسة وعمقها التحليلي.

7- صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أبرزها.

- صعوبة إختيار الدول التي تشترك مع الجزائر في الخصائص الإقتصادية نظرا لعدم إدراج الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية لل IMD.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الإبتكار و التنافسية بشكل مباشر في حدود عملية البحث .
- الإعتماد الكبير على مراجع باللغة الأجنبية الأمر الذي إستوجب القيام بمجهودات إضافية و التدقيق لصياغتها و ترجمتها .
- صعوبة إيجاد تقرير حديث يحتوي على إحصائيات بعد توقف المنتدى الإقتصادي العالمي عن إصدار تقرير التنافسية سنة 2019 مما إستدعى الإعتماد لاحقا على تقرير IMD كمصدر بديل .

8- نموذج الدراسة: يعكس نموذج الدراسة المقترح العلاقة التفسيرية بين الابتكار والتنافسية الدولية، حيث تم اعتماد الابتكار كمتغير مستقل يشمل كلا من مدخلات الابتكار ومخرجاته، وفي المقابل، تمثل التنافسية الدولية المتغير التابع، ويتم قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية، أبرزها: الأداء الاقتصادي، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال، والبنية التحتية.

ويفترض النموذج أن الابتكار يساهم في تعزيز مختلف أبعاد التنافسية الدولية من خلال التأثير المباشر وغير المباشر على المكونات المؤسسية والاقتصادية للدولة، وذلك ضمن إطار يربط المدخلات بالمخرجات، ثم بالأثر النهائي على التنافسية في بيئة عالمية متغيرة.

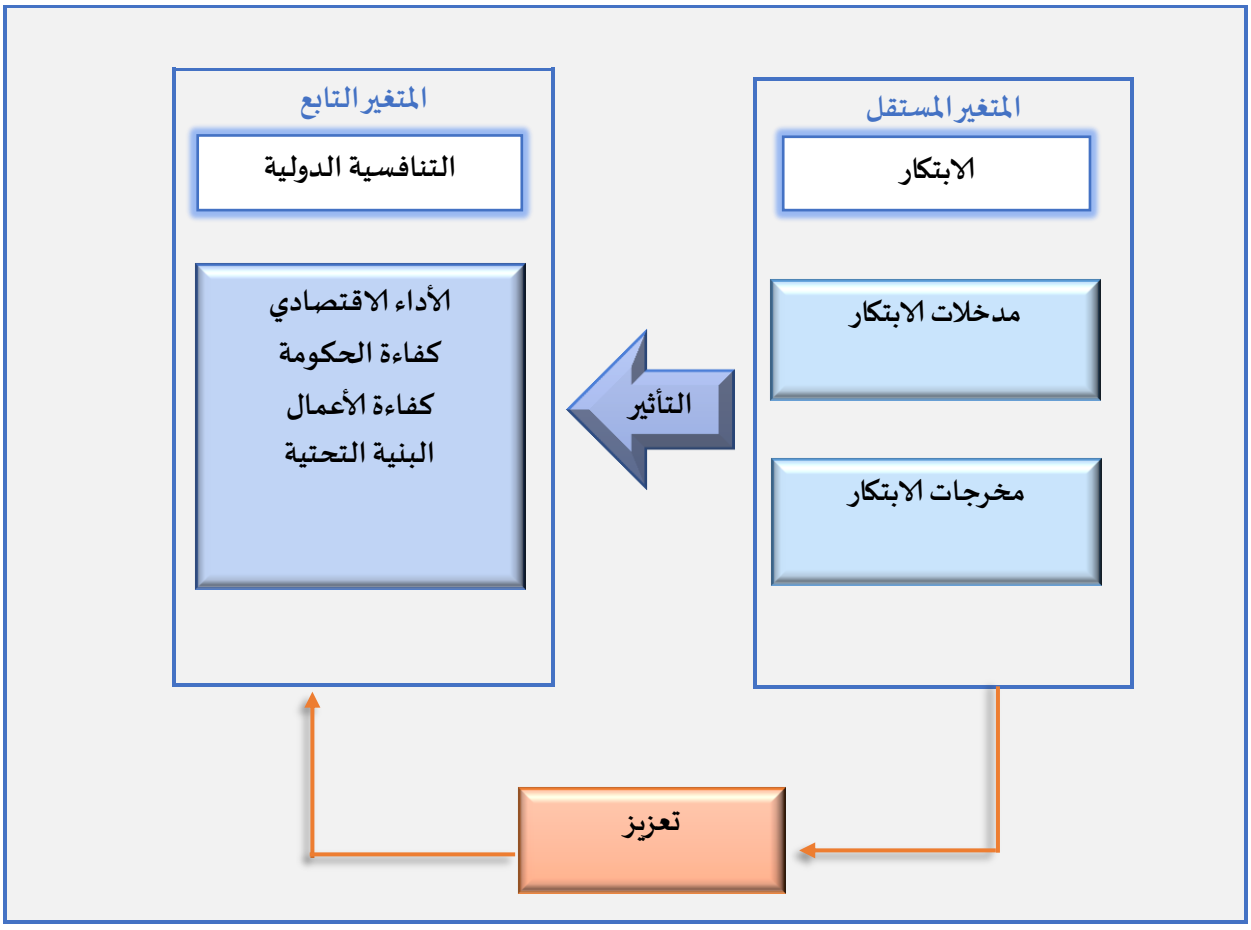

المصدر: من إعداد الطالبة

9- التعريفات الإجرائية: من أجل توضيح المفاهيم الأساسية للدراسة وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس والتحليل، تم اعتماد تعريفات إجرائية لكل من متغيري التنافسية الدولية والابتكار. تهدف هذه التعريفات إلى تحديد كيفية قياس كل متغير بدقة خلال فترة الدراسة (2020–2024)، بالاعتماد على مؤشرات دولية معترف بها.

- **تعريف التنافسية الدولية:**

تشير التنافسية الدولية إلى قدرة الدولة على استخدام مواردها بكفاءة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق بيئة أعمال مرنة ومستدامة و تقاس التنافسية الدولية في هذه الدراسة من خلال ترتيب الدول في "مؤشر التنافسية العالمية" الصادر عن معهد التنمية الإدارية IMD (International Institute for Management Development) خلال الفترة 2020–2024 يتكون هذا المؤشر من أربع ركائز رئيسية: الأداء الاقتصادي، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال، البنية التحتية ويصدر سنويا ويشمل 64 دولة ويستخدم في هذه الدراسة الترتيب العام السنوي لكل دولة كمؤشر عددي كمي بحيث أن انخفاض الرقم يدل على تحسن التنافسية.

- **تعريف الإبتكار:**

الابتكار هو القدرة على توليد وتطبيق المعرفة الجديدة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة، وتعزيز القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي ويقاس الابتكار من خلال ترتيب الدولة في "مؤشر الابتكار العالمي" (Global Innovation Index) الصادر سنويا عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO)، ويشمل أكثر من 130 دولة، يعتمد هذا المؤشر على بعدين: مدخلات الابتكار (كالتعليم، البنية التحتية، المؤسسات) ومخرجات الابتكار (كالمعرفة، التكنولوجيا، الإبداع) ويتم استخدام الترتيب العام لكل دولة خلال الفترة 2020–2024 كمقياس كمي، بحيث أن انخفاض الترتيب يدل على ارتفاع مستوى الابتكار.

ثانيا:

أدبيات الدراسة

1-تمهيد:

يُعد الابتكار عنصرًا حاسمًا في تعزيز التنافسية الدولية، حيث يُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي ،زيادة الإنتاجية ،تحسين جودة المنتجات والخدمات. ومع تطور الاقتصاديات العالمية وانتقالها نحو اقتصاد المعرفة، أصبح الابتكار ركيزة أساسية لتعزيز قدرة الدول على المنافسة في الأسواق الدولية.

يُناقش هذا العنصر الإطار النظري لموضوع التنافسية الدولية والابتكار، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية التي تناولت العلاقة بين التنافسية والابتكار. كما سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي تُسلط الضوء على تجارب الدول في تعزيز التنافسية من خلال الابتكار

ومن خلال ما سبق تم توزيع الإطار المفاهيمي للدراسة حيث قمنا بتقسيمه بدوره إلى ثلاثة(03) عناصر يتضمن:

- الإطار النظري للتنافسية الدولية
- الإطار النظري للإبتكار
- الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإبتكار و التنافسية الدولية

2- الإطار النظري للتنافسية الدولية

من المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الحديث هي التنافسية الدولية ، بحيث تعكس قدرة الدول على تحقيق النمو الإقتصادي ، وتعزيز موقعها في الأسواق العالمية ،و جذب الإستثمارات . وتستند هذه التنافسية إلى مجموعة من العوامل مثل جودة البنية التحتية كفاءة الأسواق ،سياسات الإبتكار،مستوى التعليم و التكوين . ومع تزايد العولمة و الإنفتاح الإقتصادي ، أصبح تعزيز التنافسية هدفا إستراتجيا للدول ،خاصة النامية منها التي تسعى إلى تحسين أدائها الإقتصادي ومواكبة التطورات العالمية من خلال تبني سياسات فعالة تعزز الإنتاجية و الاستدامة .

1.2 تعريف وتطورو أنواع التنافسية الدولية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، بات مفهوم التنافسية يحتل مكانة محورية في مختلف الميادين، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى التعليمية والتكنولوجية. فالتنافسية لم تعد مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة ملحّة لكل من يسعى إلى تحقيق النمو والتفوق والاستمرارية. وقد شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا عبر الزمن، تبعًا لتغير السياقات الاقتصادية العالمية وظهور نظم جديدة ترتكز على الابتكار والكفاءة والتميز. كما تتنوع أشكال التنافسية باختلاف طبيعة الفاعلين والمجالات، مما يجعل من الضروري التعمق في فهم أبعادها،تتبع مراحل تطورها، تصنيف أنواعها، من أجل استيعاب دورها الحيوي في دعم الأداء الفردي والجماعي على حد سواء.

1.1.2 تعريف التنافسيةالدولية (International Competitiveness) :

يعتبر مفهوم التنافسية الدولية من المفاهيم واسعة الإنتشار في المجال الإقتصادي ، خاصة مع ظهور نظام اقتصاد السوق الذي يدعو إلى تعزيز القدرة التنافسية للدول ، مما يمكنها الحفاظ على وجودها في السوق و بناء مكانة تتناسب مع الإمكانيات المتاحة . وذلك في ظل التغيرات الإقتصادية الحالية ،مثل الشراكات ،التكاملات،الإتفاقيات، الإندماجات .

✍ **تعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE,1992) :** " التنافسيةالدولية تعني قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تجتاز اختبار المنافسة الخارجية، مع الحفاظ على النمو الدخل المحلي الحقيقي . كما تعكس مدى قدرة الدولة على زيادة حصتها في الأسواق المحلية والدولية ." (فتان، 2009_2010، صفحة 91).

✍ **تعريف المنتدى الإقتصادي العالمي(WEF,2008)** : " التنافسية الدولية بأنها مجموعة العوامل والمؤسسات والسياسات التي تؤثر على إنتاجية إقتصاد دولة ما، مما يحدد مدى قدرته على النمو والإزدهار" (محمود ، 2022، صفحة 11).

✍**تعريف معهد التنمية الإدارية (IMD,2024):**" بأنها القدرة الشاملة للدولة على توليد الازدهار لمواطنيها بطريقة مستدامة". ولا تقتصر التنافسية على الأداء الاقتصادي أو الإنتاجية فقط، بل تشمل التوازن بين الكفاءة الاقتصادية، وجودة السياسات الحكومية، وفعالية بيئة الأعمال، وتطور البنية التحتية.كما تتضمن التنافسية الحديثة أبعادًا أوسع تشمل العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، ورفع جودة الحياة، وضمان رفاه الأجيال القادمة. ويُنظر إليها اليوم كأداة استراتيجية تُستخدم لتوجيه السياسات الوطنية، جذب الاستثمارات، تعزيز الابتكار، بناء اقتصاد مرن في مواجهة التحديات العالمية مثل الرقمنة والتغير المناخي (IMD, 2024, pp. 4-25).

يمكن تقديم تعريف للتنافسية على أنها قدرة الدولة على تحسين مستوى معيشة مواطنيها بشكل مستدام، من خلال إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، مع تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وجودة الحياة، عبر سياسات فعالة ومؤسسات قوية وبيئة تدعم الابتكار والتطور.

2.1.2 مراحل تطور التنافسية الدولية

يوجد أربع مراحل جوهرية تضمن تقدم و تطوير التنافسية الدول ، وفي مايلي نستعرض هذه المراحل بالتفصيل (بن عواق ش.، 2017_2018، الصفحات 14-15) :

أ. **مرحلة الإقتصاد المدار وفق عوامل الإنتاج:** في هذه المرحلة يعتمد الإقتصاد بشكل كبير عل مدى توفر عوامل الإنتاج مثل الموارد الطبيعية ،اليد العاملة ،تكون الدولة في وضع حساس جدا تجاه أي تغييرات أو تطورات عالمية .حيث تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على الطلب ،أسعار الصرف ،مستوى الإنتاج وحتى الأسعار داخل السوق المحلي ،التركيز هنا يكون بالأساس على التكاليف و الأسعار ، مع إستخدام تكنولوجيا متوسطة المستوى ،هذه المرحلة شائعة في العديد من الدول النامية لأنها تعكس واقعها الإقتصادي الحالي .

ب. **مرحلة الإقتصاد الموجه بالإستثمار:** في هذه المرحلة ،تسعى الدول و المؤسسات إلى جذب الإستثمارات بهدف توسيع الإنتاج و تحقيق نمو إقتصادي أكبر . يتم ذلك من خلال إمتلاك أحدث التقنيات أو تحسين تلك التي تمتلكها بالفعل ، سواء عبر شراء حقوق التصنيع ، أو إقامة شراكات أخرى ، أو الحصول على تراخيص من مؤسسات أجنبية . كما تركز الدول في هذه المرحلة على وضع سياسات تدعم توزيع رؤوس الأموال بشكل أفضل ، و تحمي الصناعات المحلية بالإضافة إلى تحفيز المنافسة ،تشجيع المؤسسات على تبني التكنولوجيا الحديثة .

ت. **مرحلة الإقتصاد القائم على الإبتكار:** في هذه المرحلة ينمو الطلب المحلي نتيجة إرتفاع مستويات الدخل،التعليم، إلى جانب تأثير المنافسة المحلية . ومع ذلك ، تتراجع المزايا التي تعتمد على عوامل الإنتاج ، مما يزيد من الضغط على أسعار الإنتاج وقيمة العملة المحلية نظرا لإزدياد طلب المستهلكين بشكل

مستمر . وهذا يفرض تحديات أمام الإعتماد على مصادر التكنولوجية الأجنبية حيث لا يقتصر الأمر على إستيراد التكنولوجيا ، بل يصبح الإبتكار المحلي هو الميزة التنافسية الأهم . لذا ، يتميز الإقتصاد في هذه المرحلة بقدرته على التكيف مع التغيرات العالمية و المنافسة الحادة في الأسواق الدولية.

ث. **مرحلة الإقتصاد القائم على الثروة :** تعكس هذه المرحلة تطور الإقتصاد عبر المراحل الثلاث السابقة ،حيث تتيح الإنتقال إلى مستوى أكثر إستدامة من التنافسية في هذه المرحلة ، تتوسع الصناعات بفضل زيادة القدرة التنافسية ، وتزداد عمليات الاندماج والتعاون بين المؤسسات، مما يؤدي إلى البحث عن وسائل جديدة لتوزيع الثروة و الإستفادة منها ، سواء كانت هذه الثروة محققة مسبقا أو مستمرة في التكوين . ومع ذلك تبدأ دوافع الابتكار في التراجع ، و يصبح قطاع البحث و التطوير أقل نشاطا ، مما قد يؤثر سلبا على نمو الإقتصاد .

3.1.2 أنواع التنافسية الدولية

هناك اختلافات في تحديد أنواع التنافسية، وذلك حسب ما إذا كان الحديث يدور حول مؤسسة اقتصادية، قطاع إنتاجي، أو دولة. ويميز العديد من الباحثين بين عدة أنواع من التنافسية الدولية، وأبرزها (كمال، 2005، صفحة 326):

أ. **تنافسية التكلفة أو السعر** :تعني قدرة الدولة على تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بفضل انخفاض تكاليف الإنتاج، حيث تتمتع الدول ذات التكاليف الأرخص بميزة تنافسية أقوى في هذا الجانب.

ب. **التنافسية غير السعرية** وتشمل نوعين وهما:

- **التنافسية النوعية** :تتعلق بجودة المنتجات، مدى ملاءمتها للمستهلك، وسهولة الحصول عليها، بالإضافة إلى عنصر الابتكار. فالدول التي تنتج سلعًا مبتكرة، ذات جودة عالية وتوافق احتياجات المستهلك،تستطيع تصدير منتجاتها حتى وإن كانت أسعارها أعلى من السلع المنافسة.
- **التنافسية التقنية** :ترتكز على تفوق المشروعات في الصناعات المتقدمة تقنيًا، حيث تصبح الجودة العالية والابتكار التقني عوامل رئيسية في تحديد القدرة التنافسية.

2.2 أهمية و أهداف التنافسية الدولية

التنافسية الدولية ضرورية للنمو الإقتصادي ورفع مستوى المعيشة وهدفها الأساسي تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية:

1.2.2 أهمية التنافسية الدولية

تمثل العولمة الاقتصادية سلاحًا ذو حدين، إذ تحمل في طياتها تحديات كبيرة ومخاطر تفرض نفسها على الدول، خاصة النامية منها، نتيجة تحرير التجارة الدولية وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية. ورغم ذلك، فإنها توفر أيضًا فرصًا لهذه الدول، حيث تتيح لها إمكانية الاستفادة من الامتيازات والتفضيلات المتاحة، مما يعزز

قدرتها على تحقيق التنافسية .كلما تعمّق مفهوم العولمة وزادت قوته، ازدادت أهمية التنافسية بالنسبة للدول الصغيرة، التي تعاني من محدودية أسواقها المحلية، ما يدفعها للتوجه نحو الأسواق العالمية لمواكبة المنافسة مع الدول الكبرى. كما أن التنافسية تساعد هذه الدول على تعزيز قدراتها من خلال تقليل القيود والعراقيل التي تواجهها، مما يسهم في تحسين مستويات الإنتاج ويمنحها فرصة للاندماج في الأسواق الدولية والاستفادة من العوائد الاقتصادية المرتبطة بذلك .تلعب البيئة التنافسية دورًا مهمًا في تحسين كفاءة الاقتصاد وتعزيز استغلال الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المع قبل التطرق لمفهوم التنافسية الدولية يجب أولا التعرف على المقصود بالتنافسية رفة والابتكار، ويخلق بيئة محفزة للإبداع والابتكار. كما أن التنافسية تساهم في تحسين الإنتاجية، ورفع جودة المنتجات، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تمكن التنافسية من تحسين كفاءة الأسواق، وتخفيض الأسعار، مما يصب في مصلحة المستهلك من خلال خفض التكاليف وتحسين مستوى المعيشة .إضافة إلى ذلك، تظهر eقبل التطرق لمفهوم التنافسية الدولية يجب أولا التعرف على المقصود بالتنافسية أهمية التنافسية في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تفتح المجال أمام الدول لتحقيق معدلات نمو أعلى وتحسين أدائها الاقتصادي. كما أنها تُعد أداة رئيسية لخلق بيئة استثمارية مستقرة،تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزز فرص الوصول إلى أسواق أوسع وأكثرانتاجا (بن عواق ش.، 2017_2018، صفحة 17).

2.2.2 أهداف التنافسية الدولية

تهدف التنافسية، بشكل عام، إلى تعزيز بيئة تنافسية على المستويين المحلي والدولي. ويتحقق ذلك من خلال الاستغلال الأم ل لعوامل الإنتاج والموارد المتاحة لكل دولة، مع الحرص على توظيفها بكفاءة وفعالية. كما تتطلب التنافسية الدولية تعزيز شروط المنافسة العادلة داخل الأسواق العالمية، وعليه فإنه يمكن حصر هذه الأهداف في ما يلي (عمير، 2021، صفحة 194):

- الإنتفاع من إمكانيات و الفرص التي تتيحها تنافسية الدول لبلوغ النمو الدائم و الرفاهة؛
- الإستطاعة على توليد الدخل و دوام النمو في بيئة دولية أصبح شعارها البقاء للأفضل؛
- إعادة هيكلة الإنتاج و تحسين كفاءته؛
- تحسين النظم التقنية و النهوض بالعنصر البشري "اليد العاملة"؛
- توسيع بيئة الأعمال و إجتذاب رأس المال الأجنبي؛
- التصدي للمشكلات الإجتماعية في سباق العولمة و الممثلة في تزايد معدلات البطالة و الفقر و التهميش؛
- خلق القدرة على تصدير ؛
- الشتغيل الكفء لعوامل الإنتاج نحو الدولة و تعزيز الإنتاجية ؛

- الإمكان على إستيعاب و إستخدام تطوير التكنولوجيا لتقليل تكاليف الإنتاج وتحسين جودة المنتج وإبتكار منتجات جديدة.

3.2.2 مبادئ التنافسية الدولية والعوامل التي تتحكم فيها

يتناول هذا الجزءالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنافسية الدولية ، مع تركيز على الداخلية والخارجية التي تتحكم في مستوياتها بين الدول .

أ. **مبادئ الرئيسية للتنافسية الدولية:** تتمثل مبادئ التنافسية فيما يلي (كمال، 2005، الصفحات 330-331):

- **الأداء الإقتصادي :** يعكس الأداء الإقتصادي مدى الإزدهار الدولة ونموها ، حيث تعتمد قوة الإقتصاد على تحفيز المنافسة المستمرة ،الإنفتاح على الأسواق العالمية ،زيادة القدرة التنافسية في التجارة الخارجيةكما أن جذب الإستثمارات الأجنبية و تخصيص الموارد بشكل فعال يسهمان في تحسين النمو الإقتصادي .
- **الفعالية الحكومية :** تلعب الحكومة دورا أساسيا في خلق بيئة إقتصادية مشجعة عبر تقلق تدخلها في الأنشطة التجارية ،وتسهيل المنافسة بين الشركات . كما أن تبني سياسات إقتصادية متوازنة يساهم في إستقرار السوق و يقلل المخاطر الخارجية . علاوة على ذلك ، فإن تحسين جودة التعليم و الإستثمار في المعرفة يسهمان في تعزيز الإقتصاد على المدى البعيد .
- **كفاءة قطاع العمال :** تتمثل كفاءة قطاع العمال في قدرة الشركات على التكيف مع التغيرات وتعزيز التنافسية من خلال تحسين الكفاءة و الإستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة . كما أن دعم ريادة الأعمال و المبادرات الإقتصادية يساعد في تحفيز النمو الإقتصادي ، خاصة في المراحل الأولى من تنمية . إضافة الى ذلك ، فإن تطوير القطاع المالي و البنية التحتية يدعم بيئة الأعمال و يعزز الإنتاجية.
- **البيئة التحفيزية :** تشمل البيئة التحفيزية وجود قوانين فعالة تحفز العمل وتدعم الإقتصاد، إضافة إلى توفير بيئة تنظيمية مرنة تسهل ممارسة الأعمال ،كما أن تعزيز التنافسية يرتبط بتحسين الكفاءة في استغلال الموارد و استثمارها بطرق مستدامة . علاوة على ذلك، فإن تطوير البنية التحتية ، مثل وسائل النقل و الطاقة ، يسهم في تسريع النمو الإقتصادي و الإنتقال إلى مستويات أعلى من التنمية .

ب. **العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية:**

يمكن تصنيف أهمها إلى عوامل المتطلبات الأساسية ، وعوامل تعزيز الكفاءة ، و العوامل المؤثرة في بيئة الأعمال (عمير، 2021، الصفحات 196-197):

- **عوامل متطلبات الأساسية :** تتمثل في :
  - كفاءة القطاعين العام والخاص ؛
  - البنية التحتية؛
  - توازن الإقتصاد الكلي؛
  - الرعاية الصحية الأولية و التعليم الأساسي.
- **عوامل المؤثرة في بيئة الأعمال:**تتمثل في :
  - جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛
  - تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية؛
  - الابداع و الابتكار في مجال التكنولوجيا؛
  - كفاءة الأسواق وكفاءة في الإنتاج و التكلفة.

3.2 مؤشرات قياس التنافسية الدولية

تعتمد عملية تقييم التنافسية الدولية للدول على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تعكس جوانب مختلفة من آدائها الإقتصادي .

1.3.2مؤشر التنافسية العالمي(Global competitiveness Index) للمنتدى الإقتصادي العالمي

أ. **تعريف مؤشر التنافسية العالمي:** هو مقياس إقتصادي يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي(WEF) سنويا ويهدف إلى تقييم قدرة الدول على تحقيق نمو إقتصادي مستدام وتحسين مستوى الإنتاجية و التنافسية وهومؤشر مركب يقوم على 200 مؤشرا لقياس عوامل النمو الإجمالية (النتائج إقتصادية_ البنية التحتية_ الصحةو التعليم_ الابتكار ...). (بن دحو و آيت حبوش، 2020، صفحة 241) .

ب. **أهمية مؤشر التنافسية العالمية لل(WEF):** تكمن أهمية مؤشر التنافسية العالمية في قدرته على توفير معيار للبلدان لتقييم قدرتها على توفير معيار للبلدان لتقييم قدرتها التنافسية و تحديد مجالات التطوير . كما يوفر للمستثمرين معلومات قيمة عن نقاط القوة والضعف في الإقتصادات المختلفة ، مما يساعدهم على إتخاذ قرارات مستنيرة حول مكان إستثمار رؤوس مالهم . بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤثر مؤشر التنافسية العالمية على تحسين الترتيب التنافسي لبلد ما من خلال تسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسينها . ويمكن أن تساعد هذه المعلومات صانعي السياسات وقادة الأعمال على تطوير إستراتجيات لتعزيز القدرة التنافسية لبلاد و جذب الإستثمار (المجلس الوطني المصري للتنافسية، 2024).

ت. **مكونات مؤشر التنافسية الدولية لل(WEF):** " كان مؤشر التنافسية الدولية يحسب بالمتوسطات المرجحة لثلاث مجموعات من المعايير وهي (المتطلبات الأساسية ، والقدرة والكفاءة، والإبتكار وعوامل

التطور) وتحصل الدول على الدرجات مختلفة وفقا لمرحلة النمو التي تخصها" (بقباقي و أودينة ، 2018، الصفحات 109-110).

"ثم تم تعديله بإطار جديد وكان ضمن تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018 فما بعد ليشمل أربع مجموعات رئيسية وهي (البيئة التمكينية ،رأس المال البشري ، الأسواق ، منظومة الإبتكار) وهذه المجموعات تحتوي على 12 مؤشرات فرعية وهي(المؤساسات ، البنية التحتية، إعتماد التكنولوجيا المعلومات و الإتصلات ، إستقرار إقتصاد الكلي،الصحة، المهارات، سوق المنتجات ، سوق العمل ، النظام المالي ، حجم السوق، ديناميكية أعمال ، القدرة على الإبتكار)" (World Economic Forum, 2018, p. 48) .

ويمكن توضيح تقسيم المؤشرات الفرعية ضمن المجموعات الأربع من خلال الشكل الموالي :

الشكل (01): مكونات مؤشر التنافسية العالمية (competitiveness Global Index) للمنتدى الإقتصادي العالمي

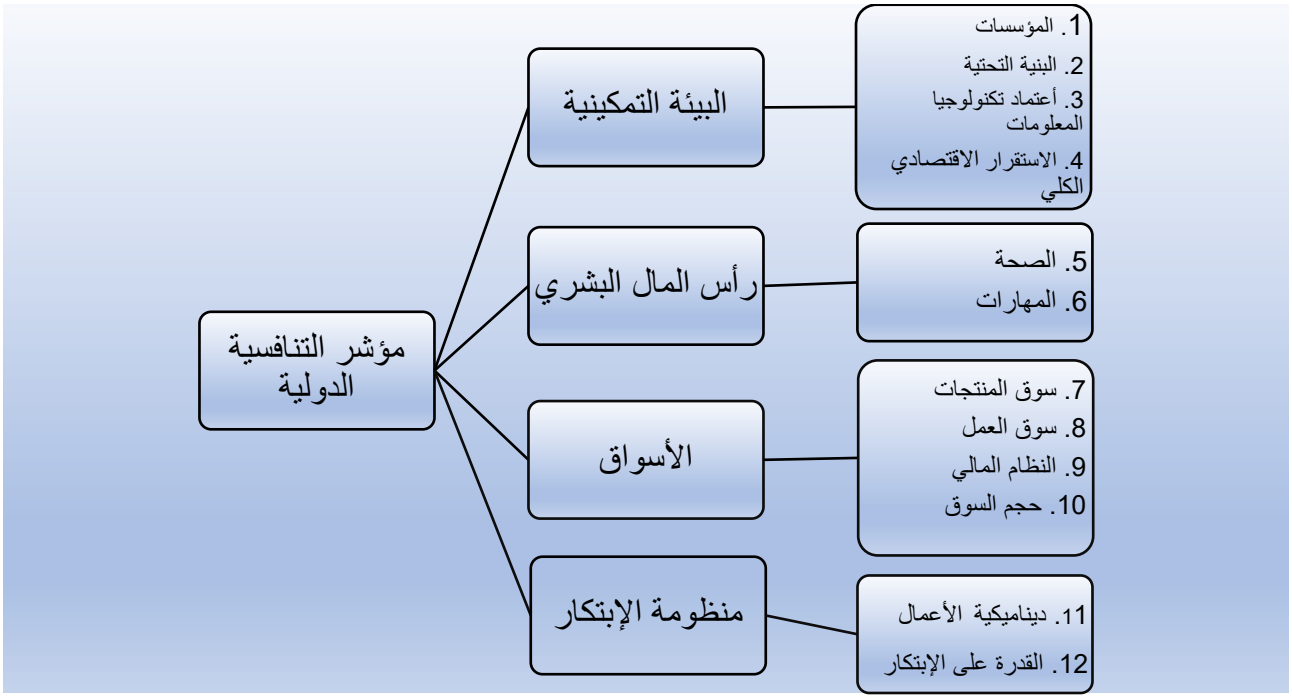

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

World Economic Forum , the global competitiveness Report, 2018 , pp , 6

تحليل منهجية قياس مؤشر التنافسية العالمية

يمكن تحليل مؤشر التنافسية من خلال العلاقات التالية (بوضياف، 2014، الصفحات 314-315):

نظرا لأن مؤشر التنافسية الدولية(GCI) يعد مؤشرا مركبا يشمل العديد من المتغيرات و المؤشرات الجزئية ،التي تختلف فيما بينها من حيث وحدات القياس ، فقد كان من الضروري إتباع منهجية موحدة لتوحيد هذه الوحدات،مما يتيح إمكانية الحصول على مؤشر شامل وموحد . في بداية يتم توحيد وحدات القياس للمتغيرات المستخدمة في حساب المؤشر الثانوي وذلك عبر إجراء تحولات رياضية تُعرف بعملية " تطبيع المتغيرات "، حيث

يتم تحويلها إلى وحدات قياس متجانسة تتيح إجراء العمليات الحسابية اللازمة ، مثل حساب المتوسط وغيرها وتتم عملية تنميط المتغيرات وفقا إلى العلاقة الأولى التالية:

$$I_i = \left(\frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}} \right) a + b \dots$$

بحيث :

Ii :مؤشر المركب Xmax : القيمة العظمى للمتغير

Xi :قيمة المتغير a :أعلى قيمة في مجال الترتيب

Xmin :القيمة الدنيا للمتغير b :أخفض قيمة في مجال الترتيب

يجدر الإشارة أن المجال المعمول به من طرف المنتدى الإقتصادي (a+1-b) أي المجال (1_7) وبالتالي a=6، b=1

ليعطي في الأخير لجميع المؤشرات المركبة و المتغيرات القيم المحصورة في هذا المجال ، إلا أنه لابد أولا من تحديد نوع العلاقة بين مؤشر المركب والمتغيرات اذا كانت طردية أو عكسية ، فإذا كانت طردية نستعمل العلاقة الأولى أما إذا كانت العلاقة عكسية نستعمل العلاقة الثانية التالية :

$$I_i^* = \left(1 - \frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}} \right) a + b$$

بعد تنميط جميع المتغيرات يتم حساب المؤشرات المركبة سواء كانت فرعية ،ثانوية، الاولية أو أساسية أو المؤشر النهائي على طريقة المتوسط الحسابي وفقا للعلاقة الثالثة التالية :

$$Y_i = \sum w_i I_i / n$$

حيث أن :

Yi :هو مؤشر مركب Wi :الترجيحات و الأوزان النسبية للمتغيرات

Ii :هي المتغيرات الداخلية في حساب المؤشر المركب

ملاحضة: بالنسبة للأوزان المعطاة للمؤشرات الفرعية و الأولية والثانوية ثابتة لجميع الإقتصاديات مهما كانت مرحلة تطورها أي معيارية وهي موجودة في تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي.

2.3.2 مؤشر التنافسية العالمية لمعهد الدولي للتنمية الإدارية(IMD)

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي أصبحت القدرة التنافسية للدول عاملا حاسما في تحقيق النمو المستدام وتعزيز رفاه المجتمعات. ومن هذا المنطلق،برز **مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)** كأحد أبرز الأدوات التحليلية التي تُستخدم لقياس أداء الدول في مجالات متعددة تؤثر على قدرتها على المنافسة عالميًا.

أ- **تعريف مؤشر التنافسية العالمية لمعهد الدولي للتنمية الإدارية:** هو تقرير سنوي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا ، ويعد أحد أبرز المؤشرات العالمية لقياس تنافسية إقتصادات الدول بحيث يقيس 64 دولة فقط و يحلل قدرتهم على خلق بيئة داعمة للنمو الإقتصادي ورفع مستوى الرفاهية ،جذب الإستثمارات (IMD, 2024, p. 53).

ب- **مكوناته:** يتكون مؤشرالتنافسية العالمية لمعهد الدولي للتنمية الإدارية من أربع ركائز رئسية هي (IMD, 2024, p. 60):

- الأداء الإقتصادي ;
- كفاءة الحكومة;
- كفاءة الأعمال;
- البنية التحتية;

ويمكن توضيح تقسيم الركائز من خلال الشكل الموالي :

الشكل (02): مكونات مؤشر التنافسية العالمية لمعهد الدولي للتنمية الإدارية

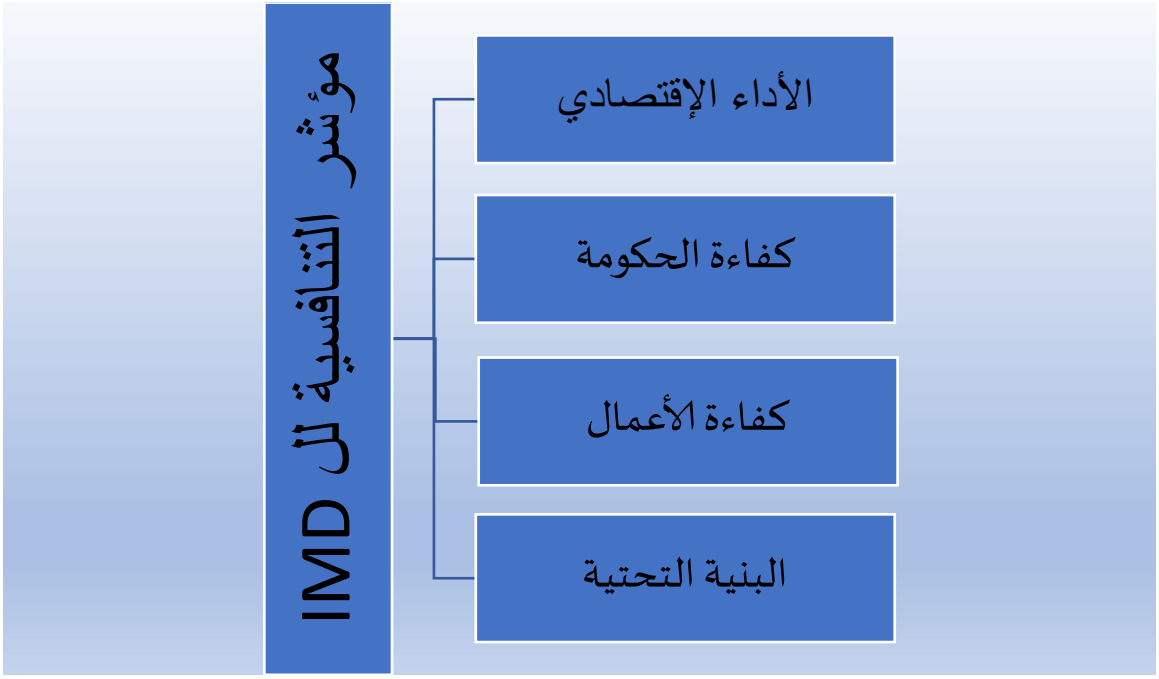

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

-IMD ,World competitiveness yearbook, 2024,pp,144 _150

ت- **أهميته:** تبرز أهمية مؤشرالتنافسية العالمية لمعهد الدولي للتنمية الإدارية في مايلي (IMD, 2024, pp. 23-24):

- يساعد الحكومات على تحديد نقاط القوة و الضعف;
- يستخدم كمرجع للمستثمرين لإتخاذ القرارات;
- يسلط الضوء عللا تأثير السياسات الإقتصادية ;

3. الإطار النظري للإبتكار

في عالم دائم التغيير و التطور ، يبرز الإبتكار كقوة دافعة أساسية للتقدم و النمو في شتى المجالات حيث يمثل القدرة على تحويل الأفكار الخلاقة إلى واقع ملموس إذ يعتبر نبض حياة المؤسسات و المجتمعات التي تسعى لتميز و الريادة في عالم يزداد تنافسية و تعقيدا .

1.3 أساسيات حول الإبتكار

يقوم الإبتكار على مجموعة من الركائز الأساسية التي تمثل حجر الزاوية في تحويل الأفكار الخلاقة إلى واقع مؤثر و إلى مشاريع قابلة للتطبيق.

1.1.3 تعريف و أنواع الإبتكار

يعد الإبتكار أحد المحركات الجوهرية للنمو الإقتصادي و تعزيز التنافسية في العصر الحديث ، إذ لا يقتصر على إختراع جديد فحسب ، بل يشمل مختلف الأنشطة التي تضيف قيمة أو تحسن من الأداء ، في هذا الفرع سيتم تعرف على المفهوم الدقيق للإبتكار إلى جانب تصنيفاته الأساسية.

أ. تعريف الإبتكار (Innovation)

هناك عدة تعاريف للإبتكار تتمثل أهمها في ما يلي:

✍يمكن تعريف الإبتكار على" أنه مجموعة من الأساليب ، و الأفكار مبتكرة تستدعي إلى إعادة التفكير في جوهرة مشكلة من زاوية جديدة ، أي أخذ الأفكار الكلاسكية و تعديلها و الجمع بينها بصورة مغايرة و إنتاج فكرة جديدة تكون في حد ذاتها جديدة و لكنها تتضمن مفاهيم موجودةو معروفة في كثير من الأحيان" (نور و محمد، 2024، صفحة 149) .

✍ كما تم تعريف الإبتكار بإستخدامه الحديث ،" بأنه التنفيذ المبتكر أو المطور بشكل كبير للمنتجات السلع،الخدمات ،العمليات ،طرق التسويق ،آليات تنظيم ممارسة الأعمال التجارية ،التنسيق الجديد لمكان العمل أو العلاقات الخارجية (شراك و فرطاس، 2024، صفحة 99).

✍ وكما يوضحه دليل أوسلو هو ببساطة إيجاد طرق جديدة أو محسنة للقيام بالأشياء داخل الشركات أوالمؤسسات . قد يكون ذلك من خلال تطوير منتج جديد أو تحسين منتج موجود أو إستخدام أساليب جديدة

في الإنتاج و التسويق أو حتى تغيير طريقة إدارة العمل و تنظيمه . ومن هذا نستنتج الفكرة الأساسية هي إدخال تحسينات تجعل الأعمال أكثر كفاءة و قدرة على المنافسة (Mohammed , 2021, p. 740) .

يمكن تعريف الإبتكار هو : " مفتاح تعزيز الكفاءة ، حيث يقوم على إعادة التفكير بطرق غير تقليدية لتطوير المنتجات و الخدمات وتحسين العمليات داخل المؤسسات . لا يقتصر على الإبداع في الأفكار ، بل يشمل التنفيذ الفعال لها من خلال تبني أساليب جديدة في الإنتاج و التسويق و الإدارة ، مما يسهم في تحقيق تحولات إيجابية تعزز من الأداء و التكيف مع التغيرات السوقية.

ب. أنواع الابتكار

وهناك نوعين من الإبتكارات :

- **الإبتكار حسب النشاط** (ايمان و عاشور، 2024، صفحة 81):

- **الإبتكار في المنتج** : هو إدخال سلعة أو خدمة مبتكرة ، سواء من حيث السمات التقنية أو المواد المستخدمة. يتضمن ذلك تطويرات في المكونات و البرمجيات المدمجة ، وإستعمال مواد محسنة مثل النسيج القابل للتنفس و البلاستيك الصديق للبيئة . يرمي إبتكار في المنتج إلى إيفاء إحتياجات العملاء بشكل أفضل و تحسين السلع و خدمات مقدمة .
- **الإبتكار في العمليات** : هو تطبيق طريقة إنتاج ، أو تطوير كبير فيها ، مما يتضمن التغييرات الكبيرة في التقنيات و المعدات . يعمل إبتكار العمليات إلى تحسين كفاءة ، و جودة العمليات ، و خفض النفاقات.
- **الإبتكار التسويقي** : هو تنفيذ نهج تسويقي مبتكر يشمل التغييرات الكبيرة في المنتج أو التغليف ، توضيح المنتج ، الترويج أو تسعير، بهدف الإستجابة بشكل أمثل لمتطلبات العملاء ، أو تحقيق تفوق التنافسية .
- **الإبتكار التنظيمي:** هو تنفيذ ممارسات جديدة في العمل تهدف إلى تحسين رضا العملاء ورفع كفاءة الإنتاج و وصول إلى موارد لم تكن متاحة سابقا .

- **الإبتكار المغلق و الإبتكار المفتوح** : يركز هذا العنصر على توضيح الفرق بين النموذج التقليدي الذي يعتمد على جهود داخلية فقط وهوالإبتكار المغلق و النموذج الحديث الذي يستفيد من المعارف الخراجية و الشركات وهو الإبتكار المفتوح. (كريمة، 2024، الصفحات 85-86) :

- **الإبتكار المغلق** : هو الشكل التقليدي المعروف للإبتكار و يرتكز هذا النوع على وجهة نظر القائلة بأن الإبتكارات يتم تحسينها بواسطة الشركات نفسها بدءا من توليد الأفكار وحتى التسويق ،تتم عملية الإبتكار حصريا داخل الشركة.

- **الإبتكار المفتوح :** يعني إشراك أطراف من خارج المؤسسة في عملية الإبتكار لزيادة الفرص و الإمكانات الإبتكارية للفرد ، لذلك ينشأ الإبتكار من خلال تفاعل الأفكار ،التقنيات ،العمليات ،قنوات البيع الداخلية ،الخارجية ،تطوير المنتجات ،خدمات أو نماذج ... . ، كما أنه يمكن أن يمنح الإستخدام المعقول لمصادر المعرفة الخارجية .

2.1.3 مراحل العملية الإبتكارية

لا يعد الإبتكار حدثا مفاجئا ، بل هو عملية منظمة تمر بعدة مراحل مترابطة بحيث يهدف هذا الفرع إلى توضيح هذه المراحل بشكل متسلسل لفهم كيفية إنتقال الإبتكار من المفهوم إلى تطبيق العملي الفعال (بورنان، 2017، الصفحات 268-269) :

- **تطوير الابتكار** : في هذه المرحلة تسعى المنظمة إلى تقييم الأفكار و تصحيحها بإستمرار من أجل ترجمتها إلى إبتكار يظهر في شكل منتج ، تقوم بإستخلاص أبرز الأفكار المبتكرة المبدعة التي من شأنها تقديم قيمة مضافة .
- **تطبيق الإبتكار** : تتبنى المنظمة في هذه المرحلة الأفكار الإبداعية الفريدة وتعمل على تنفيذها من خلال عملية التصميم و التصنيع و توريد المنتجات.
- **إطلاق التطبيق** : تعمل المنظمة على إطلاق وتقديم منتجات جديدة في السوق .
- **نمو الإبتكار** : يتميز الإبتكار الناجح في سوق بزيادة الطلب عليه بمعدل متسارع ، وهذا يعني أن الإبتكار قد يصل إلى مرحلة إزدهار الأداء الإقتصادي ، وتحقيق عوائد مرتفعة ، مع إمكانية تفوق وطلب على العرض .
- **نضوج الإبتكار** : تتمكن معظم المنظمات المنافسة في هذه المرحلة من تبني الإبتكار ،وتطبيقه عبر طرح المنتجات في سوق التنافس الإبتكار الأصلي ، تقوم المنظمات المنافسة بإجراء تعديلات طفيفة عليه ، حتى يتم الإستنفاذ جميع إمكانيات التحسين في خصائص .
- **تدهور الإبتكار** : عندما تعجز المنظمة عن تعزيز المبيعات و تحقيق الميزة التنافسية من الإبتكار في أواخر مرحلة النضوج فإن هذا الابتكار يدخل مرحلة تراجع وتدهور ، من ثم يتبع بإتخاذ المنظمة لقرار إخراجه من السوق .

3.1.3 أهمية و أهداف الإبتكار

يتناول هذا الجزء أهمية الإبتكار كرافعة للنمو و التنافسية و يستعرض أبرز الأهداف التي تسعى المؤسسات والدول إلى تحقيقها من خلال تبني ممارسات إبتكارية فعالة.

أ. **أهمية الإبتكار**

تتجلى أهمية الإبتكار بشكل كبير في المنظمات بهدف تحقيق مايلي: (بورنان، 2017، الصفحات 268-269):

- خفض النفقات عن طريق تقليل مواد في العملية الإنتاجية ،أو تكلفة عمل أقل، أو تقليل كلفة الهدر (التلف) ؛
- زيادة الإنتاجية بحيث تعتبر إنتاجية نسبة المخرجات بالنسبة للمدخلات؛
- تحسين الآداء الوضائف الإدارية؛
- إيجاد منتجات جديدة و تطويرها ؛
- إيجاد سوق جديدة بحيث يعد أسلوبا للشركات اليوم لصنع أعمال و أسواق جديدة؛
- خلق فرص عمل جديدة.

ب. **أهداف الإبتكار:** يلعب الابتكار دورا محوريا في تمكين الشركات من مواجهة التحديات و تعزيز مكانتها في السوق من خلال تحقيق الأهداف التالية (BELKAI & BENHAMOU , 2016, p. 18) :

- تحقيق ميزة تنافسية للشركة؛
- إستبدال المنتجات التي تم سحبها من الأسواق ؛
- تحسين نطاق المنتجات التنافسية؛
- تطوير منتجات تقلل المخاطر البيئية؛
- زيادة و الحفاظ على الحصة السوقية؛
- فتح وتكييف أسواق جديدة؛
- تحسين جودة المنتجات و الخدمات؛
- خفض تكاليف الإنتاج مثل تقليل تكاليف الأجور لكل وحدة منتجة و تقليل إستهلاك المواد و الطاقة ؛
- المساهمة في التنمية المستدامة.

4.1.3 مخاطر الإبتكار: المخاطر التي قد تؤدي إلى فشل عملية الإبتكار تنقسم إلى أربعة أنواع (BELKAI & BENHAMOU , 2016, pp. 24-26):

- **المخاطر المالية :** إذا كان تكلفة الإبتكار مرتفعة للغاية ، فقد لا يتم تحقيق العوائد المتوقعة لذلك يجب تقييم تكلفة الإبتكار بشكل دقيق .
- **المخاطر التقنية:** يعد نقص المعلومات حول التكنولوجيا ونقص المهارات التقنية من العقبات التي تعيق تحقيق الأداء المستهدف في أهداف المشروع ، خاصة إذا كان المشروع يهدف إلى تطوير منتج جديد

أوإكتساب تكنولوجيا جديدة لذلك يجب الاستعانة بالتدريب ،و توضيف شخص مؤهل ،و الإستفادة من المساعدة الخارجية.

- **المخاطر التجارية :** قد يتبين في النهاية أن السوق غير موجودة بسبب عدم نضوجه بشكل كافي، أو أن إستراتجية إكتساب الحصص غير فعالة لذلك يجب إجراء دراسة السوق ، و إجراء إستطلاعات رأي ،تقييم المنافسة بشكل دقيق.
- **المخاطر التنظمية :** يمكن أن تتعرض المؤسسة لعدم الإستقرار بسبب التنظيم الجديد ، و الطرق الجديدة . قد تظهر مقاومة إجتماعية .كما أن وجود لوائح تنظيمية قد يشكل عقبة كبيرة ، أيضا فإن التعاون غير محكم التفاوض أو عدم تحديد دور الشركاء بوضوح يؤدي إلى فشل المشروع لذلك يجب إعداد أو تكليف شخص بصياغة عقد واضح.

2.3 مؤشر الإبتكار العالمي

في سعي دول العالم نحو تعزيز قدراته التنافسية و تحقيق التنمية الإقتصادية ، يبرز مؤشر إبتكار العالمي كأداة مرجعية حيوية تقيس جوانب متعددة من القدرات و النتائج الإبتكارية للدول.

1.2.3 تعريف مؤشر الإبتكار العالمي

مؤشر الإبتكار العالمي هو أداة قياس سنوية تستخدم لتقييم أداء الإبتكار في دول حول العالم بناءا على مجموعة من المؤشرات التي تشمل المدخلات و المخرجات الإبتكارية . أطلق في عام 2007 من قبل البروفيسور سوميتر دوتا بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) و شركاء أخرين، يصدر سنويا ، لتقييم بيئة الإبتكار في كل دولة و مدى قدرتها على تحقيق الإبتكارات و تطويرها. (world intellectual property organization, 2024, pp. 51-55)

2.2.3 أهمية و أهداف مؤشر الإبتكار العالمي

يتناول هذا الجزء أهمية مؤشر الإبتكار العالمي كمرجع دولي لقياس الأداء الإبتكاري للدول ، ويستعرض الأهداف الرئيسية التي يسعى هذا المؤشر لتحقيقها في دعم السياسات و تحفيز التنمية المعتمدة على الإبتكار .

أ. **أهمية مؤشر الإبتكار العالمي:** تتمثل أهمية مؤشر الإبتكار العالمي في مايلي (world intellectual property organization, 2024, p. 51):

- **قياس اللإبتكار بشكل شامل :** يقدم رؤية متكاملة عن مدى تقدم الدول في الإبتكار من خلال تحليل المدخلات (البئة المحفزة للإبتكار) و المخرجات (النتائج الإبتكارية الفعلية).

- **توجيه صانعي السياسات :** يساعد الحكومات و صناع القرار على تحديد نقاط القوة و الضعف في أنظمتهم الإبتكارية ، مما يمكنهم من تصميم سياسات أكثر فعالية لتعزيز النمو الإقتصادي و القدرة التنافسية.
- **تحفيز التنمية الإقتصادية:** يربط الابتكار بالنمو الإقتصادي ، حيث تُظهر الدول التي تستثمر في البحث والتطوير والتكنولوجيا معدلات نمو إقتصادي أعلى و فرص عمل أكثر.
- **مقارنة أداء الدول عالميا:** يوفر أداء لمقارنة أداء الدول عبر الزمن و معرفة الدول الرائدة و المتأخرة في الإبتكار ، مما يحفز الدول على تحسين سياستها و ممارستها.
- **تشجيع الإستثمارات و ريادة الأعمال:** يسلط الضوء على البيئات التي تدعم الإبتكار مما يساعد المستثمرين والشركات الناشئة على اختيار الأسواق المناسبة للإستثمار والتوسع .

ب. **أهداف مؤشر الإبتكار العالمي:** تتمثل أهداف المؤشر الإبتكار في النقاط التالية (world intellectual property organization, 2024, p. 3):

- **تحسين طرق قياس الابتكار:**يهدف إلى تطوير أدوات قياس دقيقة تعكس واقع الابتكار عالميًا، سواء من خلال البيانات الرسمية أو المصادر غير التقليدية مثل بيانات الشركات الناشئة والاقتصاد الرقمي.
- **فهم العوامل التي تؤثر على الابتكار:**يدرس تأثير رأس المال البشري، البنية التحتية، تمويل البحث والتطوير، سياسات الحكومات في دعم الابتكار.
- **تعزيز الابتكار في الاقتصادات الناشئة:**يساعد الدول النامية على تحديد الفجوات في بيئاتها الابتكارية،مما يمكّنها من تطوير سياسات تدعم البحث والتطوير وريادة الأعمال.
- **إبراز العلاقة بين الابتكار والإنتاجية:**يوضح كيف يؤثرالإبتكار على تحسين الإنتاجية في مختلف القطاعات،سواء في التصنيع أو التكنولوجيا أو الخدمات.
- **تحليل الاتجاهات العالمية في الابتكار:**يراقب التغيرات في الابتكار الرقمي، الذكاء الاصطناعي، التقنيات الناشئة،الاستثمارات في البحث والتطوير لفهم كيف تتطور الأنظمة الابتكارية عالميًا.
- **تعزيز التعاون الدولي في مجال الابتكار:**يشجع الدول على التعاون في البحث والتطوير، تبادل المعرفةوالاستفادة.

3.2.3 مكونات مؤشر الإبتكار العالمي

يتكون مؤشر الإبتكار العالمي من عدة مكونات رئيسية تستخدم لقياس الإبتكار في مختلف البلدان ، عادة مايتم تقسيمه إلى مدخلات الإبتكار (innovation inputs) و مخرجات الإبتكار (innovation outputs) (world intellectual property organization, 2024, pp. 57-68):

أ. **مدخلات الإبتكار** : و تشمل العوامل التي تتيح للإبتكار أن يزدهر داخل الدول و تتكون من خمس ركائز رئيسية.

- **المؤسسات (institutions)**: تقيس المؤسسات مدى إستقرار البيئة السياسية وجودة الإطار القانوني والتنظيمي وتتكون من أربعة فروع وهي:
  - الإستقرار السياسي؛
  - بيئة الأعمال ؛
  - فعالية الحكومة؛
  - سيادة القانون.
- **رأس المال البشري و البحث (human capital & research)**: يقيس مدى تطور النظام التعليمي والبحثي في الدولة وتأثيرها على قدرة الإبتكار من خلال الإستثمار في الموارد البشرية والمعرفة و يتكون من ثلاثة فروع وهي :
  - جودة التعليم ؛
  - نفقات البحث و التطوير ؛
  - عدد الباحثين و العلماء.
- **البنية التحتية (infrastructure)** : بحيث تقوم بتوفير التكنولوجيا الحديثة و الموارد الأساسية اللازمة لدعم الإبتكار و النمو الإقتصادي ، وتتكون من ثلاث فروع رئيسية هي :
  - تكنولوجيا المعلومات و الإتصلات ؛
  - الإستدامة البيئية؛
  - الخدمات اللوجستية.
- **تطور السوق(market sophisticatin)**: يركز تطور السوق على مدى نضج و فعالية السوق المحلي في دعم الإبتكار من خلال توفير التمويل و الفرص التجارية ، وتتكون من ثلاث فروع رئيسة :
  - توفر الإتمان ؛
  - الإستثمار في الإبتكار؛
  - تطور الأسواق المالية.
- **تطور بيئة الأعمال (business sophistication)**: تقيس مدى جاهزية الشركات و قدرتها على تبني الإبتكار و تحويل المعرفة إلى منتجات و خدمات ، تتكون من ثلاث فروع رئسية هي:
  - الإنفاق عل البحث و التطوير من قبل الشركات؛

- التعاون بين الجامعات و الشركات؛
- تطوير المعرفة التقنية .

ب. **مخرجات الإبتكار (innovation outputs):** تمثل النتائج الفعلية لعمليات الإبتكار في الدول وتتكون من ركيزتين رئيسيتين:

- **المخرجات المعرفية و التكنولوجية (knowledge & technology outputs):** تقيس نتائج جهود الإبتكار في إنتاج ونشر المعرفة و التقنيات الجديدة ،وتتكون من ثلاث فروع رئيسية هي:
  - عدد براءات الإختراع؛
  - تطوير التكنولوجيا العالية؛
  - إنتاجية الإقتصاد المعتمد على المعرفة.
- **المخرجات الإبداعية (creative outputs):** تركز على مدى نجاح الدول في تحويل الإبتكار إلى منتجات وخدمات إبداعية تسهم في النمو الإقتصادي، وتتكون من ثلاث فروع هي :
  - المنتجات و الخدمات الإبداعية؛
  - تصدير المنتجات الثقافية و الإبداعية؛
  - تطوير التطبيقات الرقمية و التصميم الصناعي .

يمكن توضيح مكونات مؤشر الإبتكار في الشكل التالي :

الشكل(03): مكونات مؤشر الإبتكار العالمي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على العنصر السابق

3.3 علاقة الإبتكار بالتنافسية الدولية

يعتبر الإبتكار عنصرا حيويا في تحقيق التنافسية الدولية ، حيث تتأثر قدرته على النمو و التطور بعوامل مثل جودة التعليم ، دعم المؤسسات ، البنية التحتية و الإستثمار في التكنولوجيا ، في المقابل، فإن الدول التي تشجع الإبتكار من خلال سياسات فعالة تحقق معدلات أعلى من التنافسية الدولية ، مما يؤدي إلى نمو إقتصادي مستدام .

1.3.3 التنافسية و دورها في دعم الإبتكار

يعد الابتكار محركا أساسيا لتعزيز التنافسية الاقتصادية والتنمية المستدامة،غير أنَّ تحقيقه لا يتم بمعزل عن بيئة داعمة توفر الأدوات والمحفزات اللازمة،حيث يبرز الجدول (01) العلاقة الوثيقة بين مكونات التنافسية في بيئة الأعمال، مثل البنية التحتية والقوانين وسوق العمل، ومتطلبات دعم الابتكار، مُوضحا كيف تساهم كل عنصر في تمهيد الطريق أمام المبتكرين والمؤسسات لتحقيق أفكار مبدعة ونموذج أعمال أكثرَ كفاءة.

الجدول (01): علاقة مكونات التنافسية بالإبتكار

مكونات التنافسية	متطلبات دعم الإبتكار
المؤسسات	توفر قوانين و تشريعات تحفز البحث والتطوير ، مثل حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.
البنية التحتية	توافر شبكات الإنترنت، المختبرات و الطرق يسهل وصول المبتكرين إلى الموارد و التقنيات.
إعتماد تكنولوجيا المعلومات	يزيد من فرص تطوير تطبيقات جديدة وتحفيز الإبتكار الرقمي.
الإستقرار الإقتصادي	يشجع المستثمرين على تمويل مشاريع الإبتكار دون خوف من المخاطر الإقتصادية.
التعليم و التدريب	يضمن وجود عمالة ماهرة قادرة على توليد أفكار جديدة و تحقيق الإبتكار .
كفاءة سوق العمل	كلما كان السوق مرنا وسهل التوظيف، زادت قدرة الشركات الناشئة على الإبتكار .
النظام المالي	يسهل حصول الشركات الناشئة و المبتكرين على تمويل مشاريعهم .
ديناميكية الأعمال	بيئة الأعمال التنافسية تحفز الشركات على البحث عن حلول مبتكرة للبقاء في السوق

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

-World Economic Forum, (2020), *The Global Competitiveness* Report

-International Monetary Fund, (2020, October), *Global Financial Stability Report ,Bridge to Recovery*. International

-World Economic Forum, *Global Technology* World Economic Forum, (2019), *Global Technology* Forum.

-UNESCO, *Global Education Monitoring Report 2021:* Non-state Actors in Education – Who Chooses? Who Loses? United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).

يظهر الجدول ترابطًا عضويًا بين بيئة الأعمال التنافسية وقدرتها على تحفيز الابتكار، حيث تُعتبر كل عنصر من مكونات التنافسية داعمًا أساسيًا لمسار الابتكار. ففي الجانب المؤسسي والقانوني، تبرز أهمية القوانين المحفزة للبحث والتطوير، مثل حماية الملكية الفكرية، التي توفر الأمان للمبتكرين وتشجعهم على الاستثمار في أفكارهم. أما البنية التحتية من شبكات اتصال ومختبرات، فتمثل العصب الرئيسي الذي يسهل الوصول إلى الموارد والتقنيات الحديثة. من ناحية أخرى، يلعب العنصر البشري دورًا محوريًا عبر التعليم والتدريب، الذي يضمن وجود كوادر قادرة على توليد حلول إبداعية، بينما يُعَدُّ الاستقرار الاقتصادي وكفاءة النظام المالي عاملي جذب رئيسيين للمستثمرين ورواد الأعمال، مما يقلل من مخاطر تمويل المشاريع الابتكارية. كما أن مرونة سوق العمل وديناميكية الأعمال تخلق بيئة تنافسية صحية تدفع الشركات إلى تبني حلول مبتكرة للبقاء في الصدارة.

بشكل عام، يؤكد الجدول أن الابتكار ليس عملية عشوائية، بل هو نتاج بيئة متكاملة تتداخل فيها العوامل القانونية والتقنية والاقتصادية والبشرية، مما يفسر سبب تفاوت القدرة الابتكارية بين الدول والشركات حسب توفر هذه المكونات.

الجدول (02): الإنفاق العالمي على البحث و التطوير R&D (2020_2023)

السنة	% من GDP العالمي	الإنفاق (المليار دولار	أكبر دولة من حيث الإنفاق المليار دولار
2020	%2,4	2432	الولايات المتحدة بقيمة 556
2021	%2,5	2548	الولايت المتحدة بقيمة 560
2022	%2,6	2670	الصين بقيمة600
2023	%2,65 بالتقدير	2800 بالتقدير	الصين بقيمة 650 بالتقدير

من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ OECD,Main Science and Technology indicators, (2023)

_UNESCO,UNESCO Science Report, (2023)

_world bank R&D Expenditure Data

في السنوات الأربع الأخيرة، لاحظنا زيادة كبيرة في ما تنفقه دول العالم على البحث العلمي والتطوير التقني. حيث قفزت الأرقام من 2.4 تريليون دولار عام 2020 إلى ما يقارب 2.8 تريليون دولار بنهاية 2023. وهذا يعني أن الدول أصبحت تخصص حوالي 2.65% من إجمالي اقتصادها العالمي للبحث والتطوير، مقارنة بـ 2.4% قبل أربع سنوات فقط. وراء هذه الزيادة أسباب عديدة، أهمها سباق التكنولوجيا أثناء جائحة كورونا، خاصة في مجالات الطب الرقمي واللقاحات. كما أن التنافس الشرس بين أمريكا والصين دفع البلدين لضخ استثمارات ضخمة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والشرائح الإلكترونية والطاقات النظيفة.

الجدول (03): براءات الإختراع المسجلة عالميا (2020_ 2023)

السنة	إجمالي برءات الإختراع العالمية	أكبر دولة(عدد براءات الإختراع	ثاني أكبر دولة
2020	3281900	الصين 1497159	الولايات المتحدة 597172
2021	3401100	الصين 1585663	الولايات المتحدة 591473
2022	3457800	الصين 1619268	الولايات المتحدة 594340
2023	3556100	الصين 1677701	الولايات المتحدة 598085

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

- WIPO science Report: World Intellectual Property Indicators,(WIPI) ,2022,P7
- WIPO science Report: World Intellectual Property Indicators,(WIPI) ,2024,P7

تشير البيانات العالميةالموجودة في الجدول (03)و(04) إلى وجود ارتباط وثيق بين حجم الإنفاق الكلي على البحث والتطوير وعدد براءات الاختراع المسجلة عالمياً. ففي عام 2023، بلغ الإنفاق العالمي على البحث والتطوير حوالي 2.65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما سجلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ما يقارب 3.6 مليون طلب براءة اختراع في نفس العام.

تظهر هذه الأرقام أن الاستثمار العالمي في البحث والتطوير يحقق عوائد واضحة في مجال الابتكار، حيث يشكل كل 1% من الإنفاق العالمي على البحث والتطوير ما يعادل حوالي 1 مليون براءة اختراع. ومع ذلك، لوحظ تراجع طفيف في كلا المؤشرين خلال الفترة 2020-2023، حيث انخفض الإنفاق العالمي على البحث والتطوير وتباطأ نمو براءات الاختراع مقارنة بمعدلات النمو قبل الجائحة.

2.3.3 علاقة بين الإبتكار و التنافسية

يعد الإبتكار أحد المحددات الجوهرية للتنافسية، إذ ترتبط القدرة على الابتكار ارتباطًا وثيقًا بقدرة المؤسسات والدول على تحسين إنتاجيتها وخفض تكاليفها وتنويع منتجاتها، مما يعزز من حضورها في الأسواق المحلية والدولية. إن الابتكار سواء كان جذريًا أو تدريجيًا، يُسهم في تطوير صناعات جديدة وزيادة القيمة المضافة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام ،ومن هذا المنطلق فإن الابتكارات التزايدية في الإنتاجية، تمثل المصدر الأساسي لتنافسية المؤسسات والدول، كما تعد عاملا حاسما في تفسير نجاح بعض الاقتصادات الناشئة. ويرى "مايكل بورتر1990" في كتابه "الميزة التنافسية للأمم " وتحديدا في الفصل الأول، أن الإنتاجية الوطنية هي المعيار الأهم لتحديد التنافسية، وأن ازدهار الدول لا يكون إلا من خلال رفع كفاءة مؤسساتها في استغلال الموارد المتاحة عبر ممارسات ابتكارية فعّالة. (Mohammed , 2021)

بناء على ما سبق، فإن العلاقة بين الابتكار والتنافسية هي علاقة سببية، بحيث يؤدي تعزيز القدرات الابتكارية

إلى تحسين مؤشرات التنافسية، في حين أن ضعف الابتكار يشكل عائقًا كبيرًا أمام النمو الاقتصادي والتقدم في التصنيفات العالمية.

4. الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإبتكارو التنافسية الدولية.

سبقت هذه الدراسة عدة دراسات التي كانت لها علاقة بشكل أو بموضوع البحث و هذا ما سوف نوضحه في بحثنا هذا .

1.4 دراسات التي تناولت متغيري الدراسة الإبتكارو التنافسية الدولية .

1.1.4الدراسات العربية.

✍دراسة ل (حمدات رحيق و حمدات لبنى 2023)بعنوان " الإبتكار كمدخل للتعزيز الميزة التنافسية بالخدمات الصحية _دراسة حالة مصحة عادة بورقلة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الابتكار في تعزيز الميزة التنافسية لمؤسسات الخدمات الصحية، مع التركيز على دراسة حالة مصحة عادة. سعت الدراسة إلى تحديد مدى اهتمام المؤسسة الصحية بالابتكار، وقياس العلاقة بين مستوى الابتكار والميزة التنافسية. اعتمد الباحثون على منهج وصفي تحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة موزعة على 34 عاملاً في المصحة، مع استخدام برنامج SPSS للإحصاء وتحليل النتائج.

أظهرت الدراسة أن مصحة عادة تولي اهتماماً كبيراً للابتكار في تقديم خدماتها الصحية. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين مستوى الابتكار وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة. وتؤكد هذه النتائج أهمية الابتكار في

✍دراسة ل(عبد الرزاق حميدي و عبد الرحمان بن عنتر2020) بعنوان " دور الإبداع و الإبتكار في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الابتكار والإبداع في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، في ظل التحديات العالمية المتسارعة مثل العولمة والتحول الرقمي. سعت إلى تقييم الجهود الجزائرية في تطوير مؤسساتها الاقتصادية والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، مع التركيز على أهمية الابتكار كعامل حاسم لتحسين الميزة التنافسية في البيئة الاقتصادية الحالية ،واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

أكدت الدراسة أن الابتكار والإبداع يمثلان ركيزة أساسية لتعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية. بينت النتائج أن البيئة التنافسية العالمية تتطلب من الجزائر مضاعفة جهودها في دعم الابتكار، خاصة في ظل الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. كما أظهرت أهمية البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية على المستويين المحلي والدولي.

✍ دراسة ل (بن عواق شرف الدين أمين 2018) بعنوان " الإستثمار في الرأس المال الفكري ودوره في تحقيق

القدرة التنافسية لإقتصاديات الدول النامية _ دراسة حالة الدول المغاربية : الجزائر ، تونس،المغرب"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري الوطني (البشري، العملياتي، السوقي والتحديثي) وتحقيق القدرة التنافسية في الدول النامية، مع التركيز على دول المغرب العربي الثلاث. اعتمد البحث على منهج التحليلي الوصفي ،المنهج التاريخي ،المنهج المقارن وأدوات إحصائية مثل معامل الإرتباط الرتبي (sepearman)،التباين الأحادي (anova)، وذلك بإستعمال برنامج الإحصائي (spss)لقياس تأثير الاستثمار في رأس المال الفكري عبر التعليم والتكوين المهني على مؤشرات التنافسية الوطنية مثل النمو الاقتصادي والإنتاجية.

كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين مكونات رأس المال الفكري ومؤشرات التنافسية الوطنية، مع تسجيل اختلافات في أداء هذه المتغيرات بين دول المغرب العربي. توصلت النتائج إلى أن الاستثمار في رأس المال الفكري يلعب دوراً محورياً في تعزيز القدرة التنافسية للدول النامية، مما يدعو إلى تعزيز سياسات الاستثمار في العنصر البشري والابتكار المؤسسي.

2.1.4دراسات الأجنبية:

✍دراسة لـ Ruzanna Tadevosyan (2023) بعنوان:" Innovations and International Competitiveness: Country-level Evidence"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الابتكار والقدرة التنافسية الدولية، من خلال اختبار ما إذا كانت الابتكارات تؤثر فعلاً على أداء الصادرات في 67 دولة خلال الفترة ما بين 1993 و2020. تسعى الدراسة للإجابة على سؤالين رئيسيين: (1) هل تسبب الابتكارات تحسّنًا في التنافسية؟ (2) إلى أي مدى تؤثر الابتكارات، مُمثلة في عدد طلبات براءات الاختراع، على الصادرات كأحد مظاهر التنافسية الدولية؟

اعتمدت الباحثة على منهج تحليل البيانات البانيلية (Panel Data Analysis) باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، وقيّمت العلاقة بين متغيرات: عدد براءات الاختراع (كمؤشر للابتكار)،حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي الفعّال وتأثيرها على صادرات السلع لكل مليون نسمة (كمؤشر للتنافسية). كما استعانت الدراسة باختبار السببية لـ Granger للتحقق من وجود علاقة سببية من الابتكار نحو التنافسية.

كشفت نتائج الدراسة أن براءات الاختراع تؤثر إيجابياً على أداء الصادرات، وإن كان التأثير محدوداً من حيث الحجم الاقتصادي، ما يعني أن الابتكار يلعب دوراً فعّالاً لكنه غير كافٍ وحده. كما أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ملموس على التنافسية، في حين أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعّال يؤدي إلى انخفاض التنافسية كما هو متوقع.

كما أثبت اختبار Granger وجود علاقة سببية مباشرة من الابتكار نحو الصادرات، مما يدعم الفرضية

الأساسية للدراسة. واستناداً إلى ذلك، توصي الباحثة بضرورة تشجيع سياسات الابتكار كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، خاصة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

✍ دراسة ل (2021 Mohammed BAROUDI) بعنوان " Capacités d'innovation et position compétitive de l'économie algérienne à l'échelle internationale et dans le monde arabe "

يهدف هذا المقال إلى تحليل قدرة الاقتصاد الجزائري التنافسية وإمكانياته في مجال الابتكار، معتمدًا على منهجية البحث الوثائقي لجمع البيانات من مصادر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF). كما يسعى إلى تقييم العلاقة السببية بين الابتكار والقدرة التنافسية، وفقًا للأطر النظرية التي وضعها خبراء المنتدى، والتي تُقسّم مراحل التنافسية إلى: عوامل أساسية، عوامل الكفاءة، وقدرات الابتكار بحيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي و المنهج الوصفي بإستخدام التقارير الدولية لمؤشر التنافسية.

كشفت الدراسة عن وجود ضعف مقلق في أداء الاقتصاد الجزائري، خاصة في مجال كفاءة الأسواق والقدرات الابتكارية، وفقًا لبيانات المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF). كما أكدت النتائج وجود علاقة سببية واضحة بين الابتكار والقدرة التنافسية، حيث أن الدول التي تتمتع بقدرات ابتكارية أعلى تميل إلى تحقيق مستويات تنافسية أكبر.

✍دراسة لـ Benhamma Salem و Hemissi Omar (2021) بعنوان:

L'innovation comme facteur déterminant de la compétitivité des petites entreprises " "algériennes

(مجلة Les Cahiers du MECAS، المجلد 17، العدد 1، مارس 2021)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الابتكار على القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، كما تسعى إلى التحقق من دور حجم المؤسسة في تحديد عوامل الابتكار. وقد انطلقت من فرضيتين أساسيتين: أن الابتكار يؤثر إيجابًا على التنافسية، وأن حجم المؤسسة (من خلال عدد الموظفين أو رقم الأعمال) يؤثر على محركات الابتكار.

اعتمد الباحثان على منهج تحليلي كمي تجريبي، من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 265 مؤسسة جزائرية تنتمي إلى قطاعات الصناعة، الخدمات، التجارة، وتكنولوجيا المعلومات، موزعة على مختلف مناطق البلاد. وتم جمع البيانات باستخدام استبيان إلكتروني .

أظهرت نتائج الدراسة أن الابتكار له تأثير مباشر وإيجابي وذو دلالة إحصائية على التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة، كما أن العوامل المتعلقة بحجم المؤسسة، خاصة رقم الأعمال وحجم الأصول، تلعب دورًا في تحديد القدرة الابتكارية، بينما لم يظهر عدد الموظفين تأثيرًا ذا دلالة إحصائية.

واعتمد الباحثان على نظرية الموارد والقدرات ، إلى جانب نظرية المؤسسات، لتفسير آليات الابتكار في المؤسسات

الصغيرة. وقد بيّنا أن المرونة والقدرة على التكيّف السريع تشكلان من خصائص المؤسسات الصغيرة،مما يجعلها أكثر استعدادًا لتبني الابتكار، رغم محدودية مواردها. كما تم التأكيد على أن الابتكار لا يقتصر على التكنولوجيا فقط، بل يشمل الجوانب التنظيمية، التسويقية والاجتماعية.

✍دراسة لـ Lounes Houda (2018) بعنوان:" Innovation et compétitivité des entreprises algériennes : le rôle central de l'État"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحوري الذي يلعبه الدولة في دعم الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، من خلال تقييم السياسات العمومية ومؤشرات الابتكار والتنافسية في السياق الوطني. كما تسعى إلى إبراز التحديات البنيوية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، خاصة في بيئة تتسم بضعف الحوكمة، ومحدودية انخراط القطاع الخاص والجامعات في إنتاج ونقل المعرفة.

اتبعت الباحثة منهجًا وصفيًا تحليليًا، مستندة إلى مراجعة الأدبيات الاقتصادية، وتحليل المؤشرات الدولية مثل مؤشر الابتكار العالمي (GII) وتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

كشفت النتائج أن الابتكار في الجزائر لا يزال في مرحلة مبكرة جداً رغم توفر البنى التحتية البحثية، حيث أن ضعف الانسجام بين الجامعات والقطاع الصناعي، والتداخل الإداري، وضعف مشاركة القطاع الخاص، كلها تشكل عوائق حقيقية أمام تحفيز الابتكار داخل المؤسسات. كما أن معدل الإنفاق على البحث والتطوير لا يتجاوز 1% من الناتج المحلي، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المنافسة.

أظهرت الدراسة أن الدولة الجزائرية قامت بعدة مبادرات، مثل إنشاء مراكز البحث، ووكالات التثمين، وتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة، لكنها لم تؤدِ إلى نتائج ملموسة على صعيد التنافسية بسبب غياب التنسيق والتكامل بين الفاعلين الاقتصاديين والعلميين. وأكدت الباحثة على أن الابتكار هو عملية جماعية تتطلب بيئة مؤسساتية مرنة، وحوكمة فعالة، وسياسات تعليمية وتكوينية ترتكز على الريادة والمعرفة التطبيقية.

واختتمت الدراسة بتوصية مفادها أن تعزيز التنافسية يتطلب إصلاحًا شاملاً في البيئة التنظيمية، وربطًا أوثق بين الجامعات والمؤسسات، وتحفيز ثقافة الابتكار داخل نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تزال تفتقر إلى رؤية استراتيجية في هذا المجال.

✍دراسة لـ (Ebru DOĞAN 2016) بعنوان " THE EFFECT OF INNOVATION ON COMPETITIVENESS"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل المحددة للابتكار على القدرة التنافسية في دول الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة للانضمام إليه. كما تسعى إلى فحص الدور الذي تلعبه مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية في تعزيز القدرة التنافسية، باستخدام منهجية تحليل البيانات البانيلية (Panel Data

(Analysis ،لتوفير نتائج دقيقة وقابلة للتعميم .

كشفت النتائج التجريبية للدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والمخرجات الإبداعية على القدرة التنافسية. كما أظهرت أن الابتكار لا يعزز المنافسة فحسب، بل يغير أيضاً من طبيعة المنافسة في أسواق السلع والخدمات، مما يدعم فرضية أن الابتكار هو أساس التنمية والديناميكية في الاقتصادات الحديثة.

✍دراسة ل (BELKAI KOCEILA و BENHAMOU SALIM 2016) بعنوان " L'innovation comme facteur de la compétitivité dans les entreprises cas de quelques entreprises Algériennes "

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، مع التركيز على حالة مؤسسات ولاية تيزي وزو الجزائرية. اعتمد البحث على منهجية ميدانية شملت تصميم استبيان وتطبيقه على عينة من المؤسسات الصناعية في المنطقة، بهدف تقييم مستوى وعي هذه المؤسسات بأهمية الابتكار وتحديد المعوقات التي تواجهها في هذا المجال.

أسفرت الدراسة عن عدة نتائج مهمة، حيث أكدت أن المؤسسات الصناعية في المنطقة تدرك جيداً الدور الحيوي للابتكار في تعزيز قدرتها التنافسية. ومع ذلك، فقد كشفت النتائج عن وجود تحديات وعقبات متعددة تحول دون تنفيذ استراتيجيات الابتكار بشكل فعال، مما يؤثر سلباً على قدرة هذه المؤسسات على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في السوق.

✍دراسة صادرة عن FranceAgriMer (2015) بعنوان:" L'innovation, un enjeu de compétitivité essentiel pour les entreprises agroalimentaires"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والتنافسية في قطاع الصناعات الغذائية الفرنسية، من خلال تسليط الضوء على أهمية الابتكار كوسيلة لتعويض التراجع في التنافسية السعرية، وزيادة القدرة التصديرية لهذا القطاع الحيوي الذي يمثل نسبة معتبرة من القيمة المضافة الصناعية في فرنسا، ويوفر قرابة 450,000 وظيفة.

اعتمد التقرير على منهج تحليلي كمي وتوصيفي قائم على تحليل البيانات الإحصائية المستقاة من مصادر وطنية ، إلى جانب نتائج استطلاعات الابتكار الأوروبية ، لتقييم أداء الابتكار داخليًا وخارجيًا، وقدرته على دعم التنافسية غير السعرية للصناعات الغذائية.

أظهرت نتائج التقرير أن القطاع الصناعي الغذائي الفرنسي يعاني من تراجع متواصل في هوامش الربح وتدهور القدرة التنافسية السعرية منذ عام 2007، ما جعل الابتكار أحد الروافد الرئيسية لتعويض هذا التراجع، لاسيما من خلال الجودة، والتغليف، والتكيف مع متطلبات المستهلك الخارجي. وقد تبين أن 61% من مؤسسات

القطاع قد اعتمدت على الابتكار خلال الفترة 2010–2012، وهو من أعلى المعدلات مقارنة ببقية القطاعات الصناعية،خصوصًا في مجالات الابتكار غير التكنولوجي مثل التسويق والتنظيم.

كما أشار التقرير إلى أن الابتكار يعزز فرص التصدير: 70% من الشركات المصدرة في هذا القطاع قد مارست أنشطة ابتكارية، مقابل 64% فقط في بقية القطاعات. كما تبين أن الشركات الأكثر إبداعًا هي نفسها التي تميل إلى الحضور الأقوى في الأسواق العالمية، مما يدعم الفرضية بأن الابتكار هو رافعة فعالة للتنافسية الدولية.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، خلص التقرير إلى أن ضعف التمويل الداخلي والخارجي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانخفاض هامش الربح، لا تزال تمثل عوائق حقيقية أمام الابتكار، خصوصًا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 98% من قطاع الصناعات الغذائية في فرنسا.

✍دراسة لـ Janis Priede و Elisabeth T. Pereira (2013) بعنوان:"Innovation as a Key Factor in the International Competitiveness of the European Union"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الحاسم الذي تلعبه أنشطة البحث والتطوير (R&D) في تعزيز القدرة التنافسية الدولية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وتنامي اقتصاد المعرفة. كما تسعى الدراسة إلى ربط الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا بمؤشرات الأداء التصديري، بغرض فهم العلاقة بين الابتكار والميزة التنافسية في السياق الأوروبي.

اعتمد المؤلفان على منهج تحليلي مقارن، من خلال دراسة المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية العالمية (GCI) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، مع تحليل بيانات الإنفاق على البحث والتطوير، وعدد طلبات براءات الاختراع، وأداء صادرات الصناعات عالية التقنية لدول الاتحاد الأوروبي. كما استندت الدراسة إلى مراجعة أدبية واسعة تشمل تقارير دولية وأبحاث سابقة حول الابتكار والتنافسية.

كشفت النتائج أن الابتكار هو عامل أساسي في رفع التنافسية الدولية، لا سيما بالنسبة للدول المتقدمة التي تجاوزت مرحلة تقليد التكنولوجيا. وقد تبين أن الدول التي تستثمر بنسب عالية في البحث والتطوير، مثل ألمانيا وفنلندا والسويد، تحقق أداءً أفضل في مؤشرات التنافسية والصادرات. كما أوضحت الدراسة أن الاستثمار في الابتكار لا يؤثر فقط على الإنتاجية وجودة المنتجات، بل يعزز من قدرة الدول على دخول أسواق خارجية جديدة بفضل تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية.

وأكدت الدراسة أيضًا على أهمية وجود بيئة مؤسسية داعمة للابتكار، تشمل التعاون بين الجامعات والشركات، وجود بنى تحتية معرفية متقدمة، وتوفير حوافز مالية عبر سياسات ضريبية لتشجيع البحث والتطوير. كما دعت إلى تعزيز دور الابتكار في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، باعتباره أداة استراتيجية لمواجهة التحديات الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

✍دراسة لـ Tabet Derraz Imane وPr. Bendiabdellah Abdeslam (2012) بعنوان:

"Innovation et Compétitivité" – مجلة Les Cahiers du POIDEX، العدد 01، أكتوبر 2012

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والقدرة التنافسية داخل المؤسسات الجزائرية، خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال فهم الدور الذي يمكن أن يلعبه الابتكار في رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدرتها على التميز في بيئة تتسم بتغيرات سريعة وتحديات تنافسية متزايدة. كما تسعى الدراسة للإجابة عن إشكالية محورية مفادها: هل الابتكار هو المحرك الرئيسي للتنافسية في السياق الجزائري؟

اعتمدت الباحثة على منهج تحليلي وصفي نظري، مدعم بتحليل بيئي ومقارن، من خلال تقييم مستوى الابتكار في المؤسسات الجزائرية، واستعراض ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2011، وكذلك تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2010–2011. كما تم التطرق إلى المبادرات الحكومية وجائزة الابتكار الوطني.

كشفت الدراسة أن الابتكار يُعد من أهم محددات القدرة التنافسية، خاصة في جوانب تحسين جودة المنتجات وخفض التكاليف وتمييز العرض في السوق. وأشارت إلى أن المؤسسات الجزائرية تعاني من ضعف في ثقافة الابتكار، وتواجه عقبات مؤسساتية ومالية تحد من قدراتها الابتكارية، أبرزها: ضعف البيئة المؤسسية، ضعف التمويل الداخلي والخارجي، غياب التنسيق بين البحث العلمي والمجال الاقتصادي، وغياب الحوافز الاستثمارية.

وقد أبرزت النتائج أن ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار كان متدنياً للغاية (المرتبة 125 من أصل 125 دولة في 2011)، كما احتلت مراتب متأخرة أيضاً في مؤشر التنافسية، بسبب تفشي البيروقراطية، الفساد، ضعف البنية التحتية، وغياب مناخ داعم للأعمال.

وفي ختام الدراسة، أكدت الباحثة أن التنافسية لا يمكن أن تتحقق دون سياسة وطنية شاملة لدعم الابتكار،مشددة على ضرورة تشجيع البحث العلمي، وتحسين بيئة الأعمال، وتفعيل أدوات التمويل والاحتضان التكنولوجي، لضمان خلق بيئة مؤسسية ملائمة للابتكار والنمو المستدام.

✍دراسة لـ Thierry Madiès وJean-Claude Prager (2008) بعنوان:" Innovation et compétitivité des régions"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الابتكار والقدرة التنافسية على المستوى الإقليمي، من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الأقاليم (المناطق) في دعم النمو الاقتصادي ضمن بيئة معرفية متغيرة. كما تسعى إلى فحص كيفية تأثير رأس المال البشري، والبحث والتطوير، والبنية التحتية المعرفية، على ديناميكية الابتكار في الأقاليم الفرنسية مقارنة بالأقاليم الأوروبية الأخرى.

اعتمد المؤلفان على منهج تحليلي وصفي – نقدي مدعوم بمقارنة بين البيانات والمؤشرات الإحصائية

الإقليمية،مثل عدد براءات الاختراع، حجم الإنفاق على البحث والتطوير، كثافة الباحثين، وجودة التعليم العالي.وقد تم دعم التحليل بمراجعة نظرية موسعة حول الأدبيات الاقتصادية الحديثة، خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الجغرافي الجديد، ونماذج النمو المعتمد على الابتكار.

كشفت نتائج الدراسة أن هناك ترابطاً وثيقاً بين الابتكار والقدرة التنافسية للأقاليم، حيث تميل الأنشطة الابتكارية إلى التركز في المناطق ذات الكثافة البحثية والتعليمية العالية. وأظهرت النتائج أن الابتكار لا يعزز التنافسية فقط، بل يسهم أيضًا في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الإقليمي، من خلال تمكين الأقاليم من التميز وخلق مزايا تنافسية جديدة. وأكدت الدراسة على أن الابتكار يتطلب دعمًا سياسيًا وإداريًا فعالاً، خاصة فيما يتعلق بتطوير الجامعات، وتحفيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتبني سياسات مرنة تركز على تحرير الابتكار من البيروقراطية وتعزيز البيئة الريادية.

2.4 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

سيتم في هذا المطلب توضيح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وذلك من حيث متغيرات الدراسة ،الهدف، الفترة الزمنية، عينة الدراسة منهج الجراسة ، متغيرات المدروسة و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (04): أوجه التشابه والإختلاف للدراسة الحالية و الدراسات السابقة

البيانات	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوع الرئيسي	علاقة الإبتكار بالتنافسية لكن غالبا بشكل غير مباشر أو جزئي	علاقة مباشرة بين الإبتكار والتنافسية الدولية
الهدف	توصيف الإبتكار أو تحليل التنافسية أو دراسة جزئية لأحد الأبعاد المتغيرين	تهدف الردراسة الحالية إلى التعرف على مدى مساهمة الابتكار لتعزيز التنافسية الدولية
الفترة الزمنية	فترات قديمة نسبيا غالبا أقل من 2019	الفترة من 2020 إلى 2024 وهي فترة ما بعد الجائحة و تحولات رقمية و إقتصادية عميقة
عينة الدراسة	غير محددة بدقة في كثير من الدراسات أو تقتصر على حالات مفردة أو التركيز على دول متقدمة أو دراسات إقليمية محدودة	11دولة منها 9 نامية (مثل الصين، البرازيل، الهند...) + دولتان متقدمتان للمقارنة (ألمانيا، أمريكا).
أدوات التحليل	إحصائية أو تحليل محتوى محدود	تحليل مؤشرات الإبتكار والتنافسية من مصادر رسمية

		وتصنيف الدول حسب أداءها
المتغيرات المدروسة	غالبا مؤشر عام للإبتكار أو التنافسية فقط	التنافسية الدولية كمتغير تابع و الإبتكار كمتغير مستقل مع تحليل أبعاد لكل منهما
موقع الدراسة من الأدبيات	تفتقر إلى دمج بين الإبتكار و التنافسية في الدول النامية بمرحلة ما بعد الأزمة.	تسد الفجو البحثية واضحة من حيث الزمان و المكان و الترابط بين الإبتكار و التنافسية في بيئة نامية متغيرة

المصدر: من إعداد الطالبة

3.4 الفجوة البحثية:

رغم وفرة الدراسات التي تناولت موضوعي الابتكار والتنافسية الدولية، إلا أن أغلبها ركّز إما على دول متقدمة أوتناول المؤشرين بشكل منفصل دون التعمق في العلاقة السببية بين الابتكار كمدخل استراتيجي والتنافسية كمخرج يعكس أداء الدولة على الساحة الدولية. كما أن العديد من هذه الأبحاث اعتمدت على بيانات تعود لفترات سابقة، ولم تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي شهدها العالم بعد جائحة كوفيد-19، والتي أثرت بشكل مباشر على ديناميكيات الابتكار والقدرة التنافسية للدول، خاصة النامية منها.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية واضحة من خلال تحليل العلاقة بين الابتكار والتنافسية الدولية في دول نامية مختارة خلال الفترة 2020–2024، وهي فترة تتميز بتسارع التحولات الرقمية والتكنولوجية وتزايد الحاجة إلى سياسات ابتكارية فاعلة. وقد تم إدراج دولتين متقدمتين (ألمانيا والولايات المتحدة) لغرض المقارنة وقياس الفجوة الابتكارية والتنافسية.

تتميز هذه الدراسة أيضًا بتبني منهج وصفي والمنهج المقارن، يدمج بين تحليل المؤشرات الكمية وتصنيف الدول وفق أدائها، مع التركيز على أبعاد الابتكار والتنافسية وليس فقط مؤشراتها العامة. كما ترتكز على بيانات حديثة وموثوقة من تقارير IMD للتنافسية وتقارير WIPO للابتكار، مما يمنح الدراسة مصداقية علمية ويوفر أرضية صلبة لتقديم توصيات واقعية وقابلة للتطبيق أمام صناع القرار في الدول النامية.

ثالثا:

منهجية الدراسة

1 -**تمهيد:** يعد الإطار المنهجي من الأسس الجوهرية التي تبنى عليها الدراسات العلمية ، إذ يمكن الباحثة من تحديد المسار المنهجي الملائم لفهم الظاهرة محل الدراسة وتحليل أبعادها المختلفة بدقة وموضوعية. وانطلاقا من طبيعة هذه الدراسة، التي تستقصي دور الابتكار في تعزيز التنافسية الدولية في عدد من الدول النامية خلال الفترة 2020–2024، يكتسب تحديد المنهج البحثي، ومصادر البيانات، وأدوات التحليل أهمية خاصة لضمان موثوقية النتائج ومصداقية التفسير.

2- المنهج المعتمد في الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي و ذلك لأسباب منهجية تتماشى مع طبيعة الموضوع. فالمنهج الوصفي يسمح بعرض و توصيف مؤشرات التنافسية و الإبتكار لدى الدول محل الدراسة، و تحليل وتفسير الفروقات و الإتجاهات ، كما تم إستخدم المنهج المقارن لإبراز الفوارق بين الدول النامية و المتقدمة عبر الزمن.

3- مصادر جمع البيانات:

تم الإعتماد على بيانات ثانوية منشورة في تقارير دولية رسمية من :

_ المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).

تم في البداية اعتماد مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ضمن الإطار النظري للدراسة، نظرا لشهرته واعتماده الأكاديمي الواسع. غير أنه تبين خلال المرحلة التطبيقية أن هذا المؤشر قد توقف عن الإصدار منذ سنة 2019، في حين أن نطاق الدراسة يغطي الفترة من 2020 إلى 2024.

وقد استدعى هذا التحول اعتماد مؤشر التنافسية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بديلا، الأمر الذي تطلب إعادة صياغة جزء من الإطار النظري بإضافة محور خاص بهذا المؤشر الجديد من حيث المفهوم والمكونات والأهمية، لضمان التناسق بين الجانبين النظري والتطبيقي.

_ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)

وقد تم جمع القيم السنوية لكل مؤشر من الموقع الرسمي للجهة المصدرة ، وتم تنظيمها في جداول حسب المؤشرات و الفترة المدروسة

4-إختيار عينة الدراسة:

شملت هذه الدراسة إحدى عشر (11) دولة ، ثماني (9) منها نامية و إثنان متقدمة ، تم إختيارها وفق معيار توفر البيانات خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 ، وكذا التنوع الجغرافي و مستوى التنافسية .

- **الدول النامية:** الصين ، السعودية، ماليزيا، البرازيل ،الأرجنتين ، الأردن ، جنوب إفريقيا ، الهند ، قطر
- **الدول المتقدمة:** ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية

يهدف هذا التنوع إلى إتاحة مجال للمقارنة بين مستويات مختلفة من الأداء التنافسي و الإبتكاري .

5-أداة الدراسة

يتضمن هذا العنصر عرض الأدوات التحليل التي تم توظيفها في الدراسة وهي المؤشرات الدولية المعتمدة، و تشمل:

_مؤشر التنافسية الدولية(IMD):

يتكون من أربعة محاور رئيسية : الأداء الإقتصادي ، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال، و البنية التحتية.

_مؤشر الإبتكار العالمي(Gii_wipo): يتكون من مدخلات الإبتكار وهي (5 ركائز)، ومخرجات الإبتكار (2 ركيزتين).

رابعا: نتائج الدراسة

1-تمهيد :

يعد الابتكار أحد المحركات الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للدول في بيئة دولية تتسم بالديناميكية والتغير المستمر. وقد باتت الدول النامية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستثمار في منظومات الابتكار كوسيلة لتعويض الفجوات الهيكلية في اقتصادها ومؤسساتها، وتحقيق قفزات نوعية في ترتيبها على مؤشرات التنافسية الدولية.

وفي هذا الإطار، نسعى إلى تحليل واقع التنافسية في مجموعة مختارة من الدول النامية، إلى جانب دولتين مرجعيتين (ألمانيا وقطر)، من خلال الاعتماد على مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن معهد IMD، وذلك بغرض قياس مساهمة الابتكار في تشكيل الفروقات بين هذه الدول من جهة، وتحديد إلى أي مدى يمكن اعتبار الابتكار رافعة للتنمية والتنافسية من جهة أخرى.

2- وصف متغيرات الدراسة

يركز هذا العنصر على عرض وتحليل النتائج المستخلصة من البيانات الرقمية التي تم جمعها حول كل من مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) ومؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، ذلك خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 تحليلا وصفيا. وقد تم تنظيم هذه النتائج على شكل جداول، تبرز ترتيب وقيم الدول محل الدراسة، سواء في المؤشرات الكلية أو الفرعية ويهدف هذا التحليل إلى فهم مدى تطور الأداء التنافسي والابتكاري لدى الدول النامية، مع تصنيف هذه الدول وفق اتجاهاتها العامة، وقياس العلاقة المحتملة بين الابتكار والتنافسية في السياق الدولي.

1.2 تحليل نتائج مؤشر التنافسية الدولية (IMD):

يعد مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) من أهم المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية للدول بناءً على مجموعة من المعايير الاقتصادية والمؤسسية في هذا المطلب، سيتم تحليل أداء الدول محل الدراسة في هذا المؤشر خلال الفترة 2020–2024، سواء من حيث الترتيب العام أو تطور القيم، مع التركيز على الدول النامية. كما سيتم تصنيف هذه الدول وفق أدائها العام إلى ثلاث فئات: متحسنة، متذبذبة، وضعيفة الأداء، ثم تحليل مكونات المؤشر الأربعة بشكل مفصل، من خلال عرض الجداول وتفسير الاتجاهات العامة.

1.1.2 تطور القيم السنوية لمؤشر التنافسية للدول من عام 2020 إلى 2024

في هذا الجزء، يتم تتبع تطور القيم السنوية لمؤشر التنافسية الدولية لعينة من الدول خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024. يبين الجدول التغيرات في ترتيب وقيم المؤشر لكل دولة على مدار السنوات الخمس، متبوعا بتحليل وصفي يبرز الاتجاهات العامة والتحولات البارزة في أداء هذه الدول.

الجدول(05) : تطور القيم السنوية لمؤشر التنافسية للدول من عام 2020 إلى 2024

السنوات / الدول	2020		2021		2022		2023		2024	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الأرجنتين	61	38.063	62	34.23	62	34.23	63	34.03	66	35.89
البرازيل	59	49.651	59	44.76	59	44.76	60	42.09	62	43.77
الأردن	57	48.815	56	46.77	56	46.77	54	52.82	48	55.51
جنوب إفريقيا	56	45.163	60	44.25	60	44.25	61	40.19	60	48.33
الهند	43	62.095	37	66.01	37	66.01	40	64.63	39	62.86
السعودية	26	78.196	24	76.82	24	76.82	17	86.06	16	79.83
ماليزيا	22	76.395	32	68.79	32	68.79	27	75.75	34	68.13
ألمانيا	17	85.88	15	85.68	15	85.68	22	80.47	24	72.74
الصين	14	82.038	17	83.94	17	83.94	21	82.10	14	81.04
قطر	10	87.86	18	83.85	18	83.85	12	89.72	11	85.33
الولايات م أ	3	92.35	10	89.88	10	89.88	9	91.14	12	83.48
عدد الدول المشاركة	63		64		63		64		67	

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ تقارير مؤشر التنافسية الدولية لل (IMD) للفترة 2020_2024.

الشكل (04): تطور القيم السنوية لمؤشر التنافسية لبعض دول نامية خلال الفترة الممتددة من 2020 إلى 2024

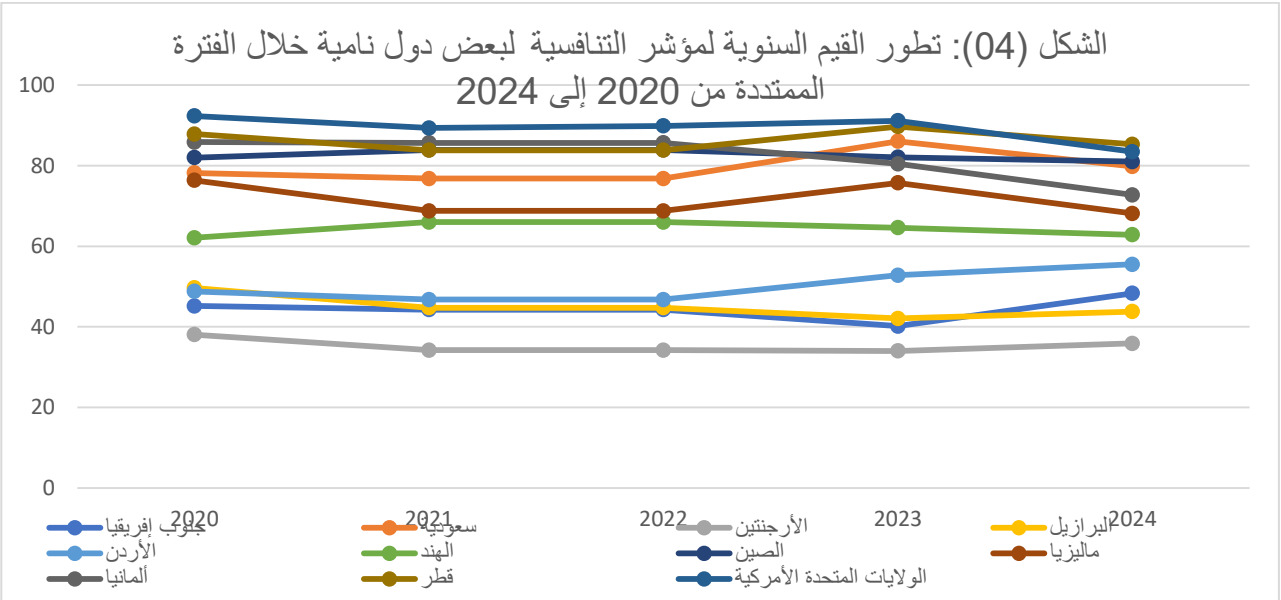

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (05)

من خلال الجدول (05) و الشكل (04) نلاحظ أن مؤشر التنافسية الدولية (IMD) شاهد خلال الفترة 2020–2024 تفاوتا ملحوظا في أداء الدول محل الدراسة، حيث أظهرت بعض الدول نمطا متصاعدا في الترتيب والقيمة،في حين تراجعت أخرى أو حافظت على أداء منخفض.

بالنسبة للأرجنتين، فقد اتسم أداؤها بالضعف، حيث تراجع ترتيبها من المرتبة 61 إلى 66، وتقلبت قيمتها بين 38.06 و35.89، مما يعكس ضعفا عاما في قدرتها التنافسية وذلك بسبب إقتصادها الذي يعاني من أزمات متكررة،تضخم مرتفع، نظام مالي هشما ،ما يضعها ضمن فئة الدول منخفضة الأداء. وبدورها، سجلت البرازيل أداء مستقرا عند مستويات متدنية، إذ بقي ترتيبها قريبا من المرتبة 59 طوال السنوات الخمس، مع انخفاض واضح في القيمة من 49.65 إلى 43.77، مما يضعها أيضا ضمن الدول منخفضة الأداء وذلك بسبب مشاكل في الحوكمة والبنية التحتية، رغم حجمها الاقتصادي الكبير، جعلت الأداء ثابتاً عند مستوى منخفض.

في المقابل، أظهرت الأردن تحسنا ملموسا، إذ ارتفع ترتيبها من 57 إلى 48، وارتفعت القيمة من 48.81 إلى 55.51،لتصنف ضمن الدول متحسنة الأداء يرجع ذلك لبرامج إصلاح اقتصادي التي وضعتها ضمن وحدات دعمها مثل تحسين بيئة الأعمال، دعم ريادة الأعمال والابتكار، أما جنوب إفريقيا فقد شهدت أداء متقلبا وغير مستقر، إذ انتقل ترتيبها من 56 إلى 60 وتذبذبت قيمتها بين 45.16 و48.33، وذلك بسبب التحديات في الحوكمة والفساد، مع مشاكل بطالة مرتفعة و إرتفاع الدين الخارجي ما يجعلها من الدول متذبذبة الأداء. أما الهند، فقد حافظت على أداء إيجابي نسبيا، حيث تحسن ترتيبها من 43 إلى 39 مع استقرار القيم فوق 62 نقطة ويعود ذلك إلى قوة في تكنولوجيا المعلومات، دعم الابتكار، واستثمارات ضخمة بالبنية الرقمية. ما يصنفها ضمن الدول متحسنة الأداء.

وسجلت المملكة العربية السعودية تطورا لافتا، حيث تقدمت من المرتبة 26 إلى 16، وارتفعت قيمتها من 78.19 إلى 79.83، ما يضعها بوضوح ضمن الدول متحسنة الأداء وذلك بسبب رؤية 2030 ، تنويع الاقتصاد، تحسين كفاءة الحكومة، والتحول الرقمي. أما ماليزيا، فقد تراجع ترتيبها من 22 إلى 34، رغم بعض التحسن في منتصف الفترة، ما يعكس أداء متذبذبا، لاسيما مع انخفاض القيمة من 76.39 إلى 68.13 وذلك راجع إلى التغيرات السياسية والاقتصادية التي تسببت بتقلبات رغم البنية التحتية الجيدة.

وعند مقارنة الدول النامية محل الدراسة بالدول المتقدمة، يتضح الفارق الكبير،حيث حافظت الولايات المتحدة على مراتب متقدمة (من 3 إلى 12)، بقيم تنافسية مرتفعة تجاوزت 83 نقطة بسسب بنيتها التحتية القوية و تعزيز مكانة الدولار كعملة عالمية مهيمنة، في حين شهدت ألمانيا تراجعا من المرتبة 17 إلى 24، مع انخفاض في القيمة من 85.88 إلى 72.74 بسبب التحديات الإقتصادية التي أسهمت في تراجع نموها الإقتصادي من بينها ارتفاع تكاليف الطاقة، وتغيرات في ديناميكيات التجارة، كما أن انقطاع إمدادات الطاقة من روسيا أثر بشكل كبير على قطاع الصناعة وهذا نتيجة الحرب الأوكرانية الروسية، لكنها بقيت ضمن أعلى الدول من حيث

التنافسية. من جهة أخرى، برزت قطر كحالة خاصة بين الدول النامية، إذ تميز أداؤها بالاستقرار والارتفاع النسبي، فحافظت على مراتب متقدمة (من 10 إلى 11) وقيم تنافسية تجاوزت 85 نقطة، ما يجعلها أقرب إلى الدول المتقدمة من حيث الأداء،وهذا يعكس الرؤية الثاقبة والحكيمة التي تتمتع بها قيادة دولة قطر، وتؤكد على أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق طموحات رؤية قطر الوطنية 2030 رغم تصنيفها كدولة نامية.

2.1.2 ترتيب بعض الدول في مؤشر الأداء الإقتصادي للدول من عام 2020 إلى 2024

يتناول هذا الجزء ترتيب الدول ضمن مؤشر الأداء الاقتصادي خلال الفترة من 2020 إلى 2024، حيث يُعرض جدول يوضح موقع كل دولة من حيث ترتيبها في هذا المؤشر عبر السنوات. يتيح هذا العرض متابعة تحسّن أو تراجع ترتيب الدول في الأداء الاقتصادي، مما يعكس التغيرات في بيئاتها الاقتصادية خلال الفترة المدروسة.

الجدول (06): ترتيب بعض الدول في مؤشر الأداء الإقتصادي للدول من عام 2020 إلى 2024

السنوات / الدول	2020	2021	2022	2023	2024
الأرجنتين	60	59	57	59	62
البرازيل	56	51	48	41	38
الأردن	62	63	62	63	63
جنوب إفريقيا	61	61	59	61	61
الهند	37	37	28	33	20
السعودية	20	48	31	6	15
ماليزيا	9	15	12	7	8
ألمانيا	5	3	5	12	13
الصين	7	4	4	8	6
قطر	6	11	9	5	4
الولايات م أ	2	5	3	2	1

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على : تقارير مؤشر التنافسية الدولية لل (IMD) للفترة 2020_2024.

الشكل (05): ترتيب بعض الدول في مؤشر الأداء الإقتصادي للدول من عام 2020 إلى 2024

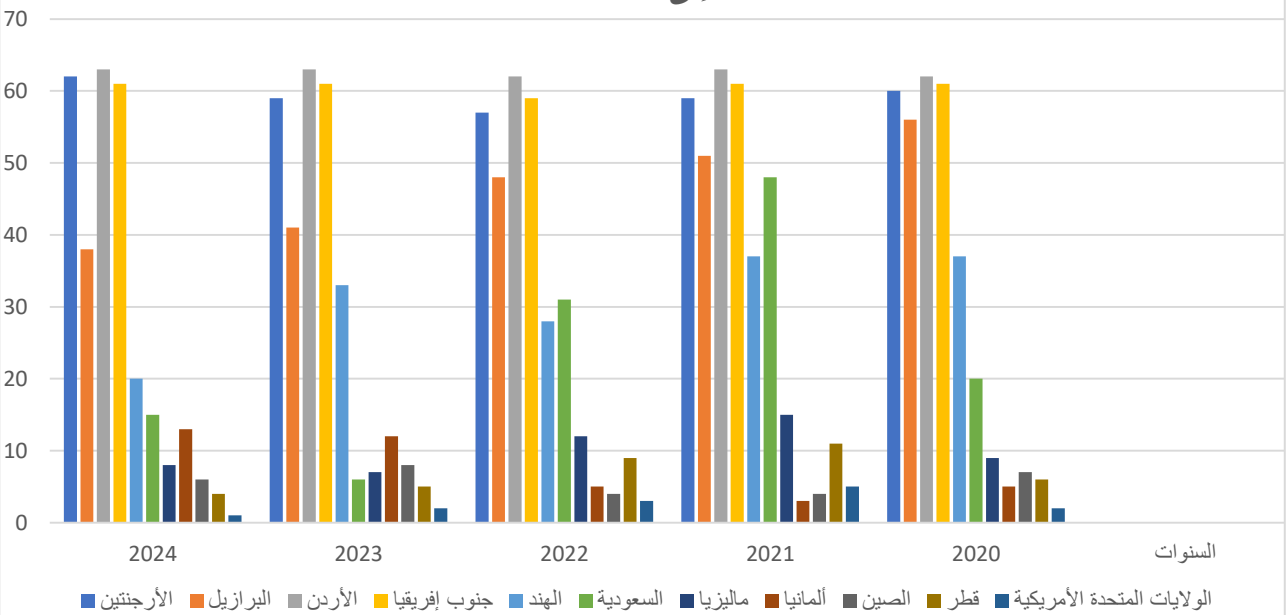

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (06)

من الجدول (06) و الشكل (05) نلاحظ أن ركيزة الأداء الاقتصادي تميزت بتباين لافت بين الدول محل الدراسة، حيث برزت السعودية كأحد أفضل النماذج، إذ ارتفع ترتيبها من المرتبة 20 إلى 15، وحققت قفزة قوية في عام 2023 حين احتلت المركز السادس وهذا بسبب مرونة الإقتصاد السعودي التي ظهرت خلال جائحة كوفيد -19 ما يجعلها من أقوى الدول متحسنة الأداء في هذا المحور. كما سجلت الهند تحسنا ملموسا، حيث انتقلت من المرتبة 37 إلى 20، رغم بعض التذبذب، إلا أن المسار العام كان تصاعديا، مما يصنفها ضمن الدول متحسنة الأداء وذلك بسبب سياسة دعم الصناعات المحلية،الرقمنة،تشجيع الاستثمار. الصين كذلك كان تموضعها بين المراكز4 و8، حيث تذبذبت بسبب توازنها بين الصادرات القوية والتحديات الداخلية في القطاع العقاري.أماالبرازيل بدورها أظهرت تقدما تدريجيا من المرتبة 56 إلى 38، وهو تطور إيجابي يجعلها ضمن نفس الفئة.

أما ماليزيا، فقد بدأت من موقع قوي جدا في المرتبة التاسعة عام 2020، وحافظت على ترتيب ضمن العشر الأوائل تقريبا، إذ أنهت الفترة في المرتبة الثامنة، ما يعكس أداء عاليا ومستقرا بفضل سياساتها الجاذبة للاستثمار الأجنبي. أما قطر، فقد أظهرت بدورها أداء ممتازا، إذ تقدمت من المرتبة 6 إلى 4، محافظة على تواجدها ضمن نخبة الدول في هذا المؤشر بسبب انخفاض معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب، مما يعكس قوة سوق العمل واستقرار الاقتصاد.

في المقابل، جاءت نتائج الأرجنتين والأردن وجنوب إفريقيا ضعيفة، حيث استقرت هذه الدول في المراتب الأخيرة دون تسجيل أي تحسن يذكر. فقد تراجعت الأرجنتين من المرتبة 60 إلى 62، بينما بقي الأردن عند المرتبة 63

طوال السنوات الثلاث الأخيرة، وكذلك جنوب إفريقيا التي ظلت ثابتة في المراتب بين 59 و 61 وهذا بسبب مشاكل هيكلية، مديونية،ضعف الإنتاجية المحلية التي تواجهها هذه الدول.

أما الدول المتقدمة، فقد حافظت على الصدارة؛ حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في 2024، مع ثبات في المراتب الثلاث الأولى طوال الفترة، مما يعكس ريادة واضحة. وألمانيا رغم تراجعها من المرتبة 5 إلى 13، إلا أنها ظلت ضمن الدول ذات الأداء المرتفع في هذا المحور.

يظهر التحليل أن الدول التي نجحت هي تلك التي اعتمدت على الإصلاحات الهيكلية والاستثمار في التنويع الاقتصادي، بينما فشلت تلك التي واجهت أزمات داخلية دون معالجات جذرية .

3.1.2 ترتيب بعض الدول في مؤشر كفاءة الحكومة خلال الفترة 2020-2024

يتناول هذا الجزء ترتيب بعض الدول المختارة في مؤشر كفاءة الحكومة خلال الفترة من 2020 إلى 2024، حيث يُعرض جدول يوضح موقع كل دولة من حيث مستوى كفاءة الأداء الحكومي عبر السنوات. يتيح هذا العرض التعرف على مدى تحسّن أو تراجع ترتيب الدول في هذا المؤشر الحيوي، مما يعكس تأثير السياسات الحكومية على بيئة التنافسية.

الجدول(07):ترتيب بعض الدول في مؤشر كفاءة الحكومة خلال الفترة 2020-2024

السنوات / الدول	2020	2021	2022	2023	2024
الأرجنتين	63	64	63	64	67
البرازيل	61	62	61	62	65
الأردن	45	35	44	41	37
جنوب إفريقيا	54	61	53	59	61
الهند	50	46	45	44	45
السعودية	22	24	19	11	12
ماليزيا	30	30	38	29	33
ألمانيا	24	23	21	27	32
الصين	37	27	29	35	27
قطر	7	6	7	4	7
الولايات م أ	26	28	27	25	34

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على : تقارير مؤشر التنافسية الدولية لل (IMD) للفترة 2020_2024.

الشكل (06):ترتيب بعض الدول في مؤشر كفاءة الحكومة خلال الفترة 2020-2024

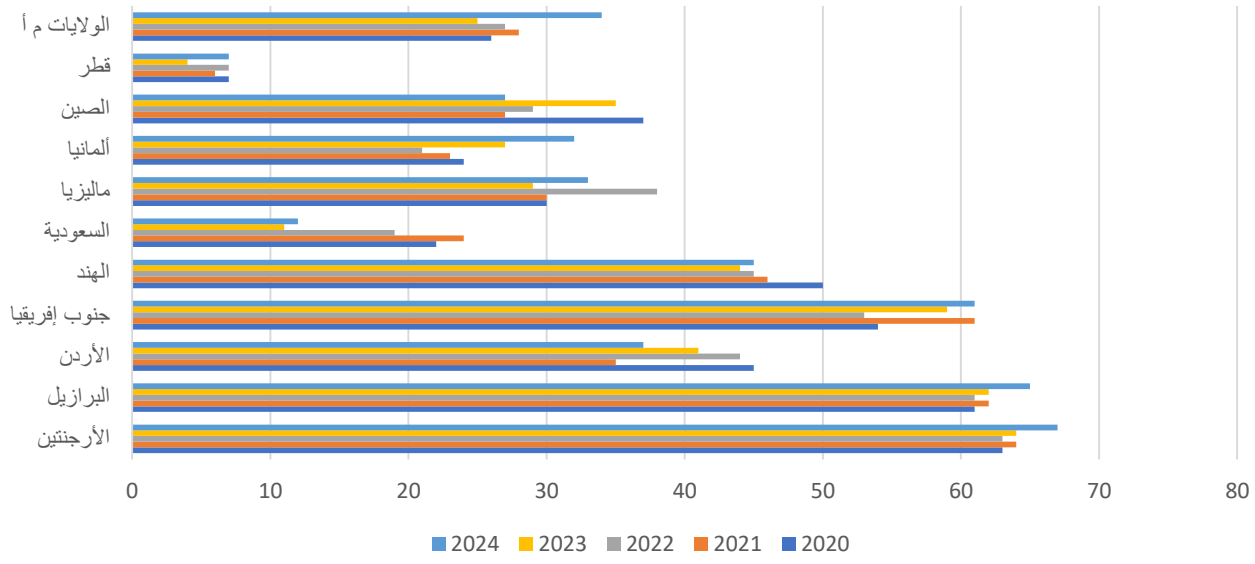

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (07)

من خلال الجدول (07) و الشكل (06) نلاحظ أن ركيزة كفاءة الحكومة شهدت أداء متباينا بوضوح بين الدول محل الدراسة. فقد برزت السعودية كأحد النماذج الصاعدة بقوة، إذ حسنت ترتيبها من المرتبة 22 في 2020 إلى المرتبة 12 في 2024، مع تحقيق قفزة نوعية عام 2023 حين بلغت المرتبة 11، ما يجعلها من الدول متحسنة الأداء في هذا المحور وهذا يدل على تحكم الدولة في النفقات العامة وتنمية الإيرادات غير النفطية بكفاءة، وعي واستجابة المؤسسات الحكومية مع توجهات رؤية 2030، مرونة السياسات الحكومية وسرعة اتخاذ القرار في أوقات الأزمات، بيئة اجتماعية مستقرة وداعمة للقرارات الحكومية والاقتصادية.أما قطر، فقد حافظت على أداء ممتاز، متنقلة بين المرتبة 7 في 2020 و4 في 2023، ثم عادت إلى 7 في 2024، وهو ما يعكس كفاءة مؤسساتها الحكومية وسياساتها الإدارية الفعالة، فضلا عن الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والتحول الرقمي التي عززت جودة الخدمات الحكومية.

في المقابل، أظهرت الأردن بعض التحسن بفضل جهود مكافحة الفساد وتحسين الشمول المالي ، حيث انتقل من المرتبة 45 إلى 37، رغم بعض التذبذب في السنوات الوسطى بسبب تحديات مالية كبيرة، منها ارتفاع الديون العامة،عجز الموازنة،تضخم معدلات البطالة، بالإضافة إلى تأثيرات الأزمات الإقليمية مثل تدفق اللاجئين ،كما يواجه الأردن تحديات في موازنة الإنفاق والحد من المديونية العامة . أما الهند، فقد استقرت بين المرتبتين 50 و44، دون تسجيل تحسن واضح، ما يعكس أداء ثابتا وضعيف التحسن وذلك نتيجة التحديات المالية التي تواجهها مثل إرتفاع الدين العام نسبيا . كما شهدت الصين تحسنا ملحوظا من المركز 37 في 2020 إلى 27 في 2024، وذلك بفضل الإصلاحات الإدارية التي ركزت على مكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات الحكومية،

بالإضافة إلى الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتطوير الخدمات العامة.

أما ماليزيا، فقد عرفت تراجعا نسبيا، إذ بدأت من المرتبة 30 في 2020 وانتهت في المرتبة 33 في 2024، دون تسجيل تقدم ملحوظ، ما يجعلها ضمن الدول متذبذبة الأداء. استمر تراجع الأرجنتين والبرازيل إلى المراكز ما بين 63 و67، وهو ما يعكس الأزمات السياسية والاقتصادية المتكررة التي أعاقت الإصلاحات الحكومية، بالإضافة إلى انتشار البيروقراطية المعقدة وتراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية

من جهة أخرى، سجلت جنوب إفريقيا تذبذبا دون تحسن، حيث تنقلت بين المرتبة 54 و61، ما يجعل أداءها أيضا ضعيفا ومتقلبا. أما الدول المتقدمة، فقد شهدت ألمانيا تراجعا نسبيا في كفاءة الحكومة، من المرتبة 24 إلى 32، بينما سجلت الولايات المتحدة أداء متوسطا، إذ تراوحت مراتبها بين 25 و34، ما يظهر بعض الضعف مقارنة بتفوقها في المحاور الأخرى.

4.1.2. ترتيب بعض الدول لمؤشر كفاءة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024

تناول هذا الجزء ترتيب بعض الدول في مؤشر كفاءة الأعمال خلال الفترة من 2020 إلى 2024، حيث يعرض جدول يوضح موقع كل دولة من حيث ترتيبها في هذا المؤشر المهم الذي يعكس بيئة الأعمال ومستوى سهولة ممارسة النشاط الاقتصادي. يتيح هذا العرض متابعة التغيرات في ترتيب الدول وتأثيرها على تنافسيتها في السوق العالمية.

جدول (08): ترتيب بعض الدول لمؤشر كفاءة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024

السنوات / الدول	2020	2021	2022	2023	2024
الأرجنتين	62	63	63	63	66
البرازيل	47	49	52	61	61
الأردن	46	33	45	36	34
جنوب إفريقيا	56	58	56	54	48
الهند	32	32	23	28	25
السعودية	19	26	16	13	12
ماليزيا	29	24	38	32	40
ألمانيا	25	23	21	29	35
الصين	18	17	15	21	15
قطر	11	15	14	12	11
الوم أ	14	10	12	14	19

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على : تقارير مؤشر التنافسية الدولية لل (IMD) للفترة 2020_2024.

الشكل (07): ترتيب بعض الدول لمؤشر كفاءة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024

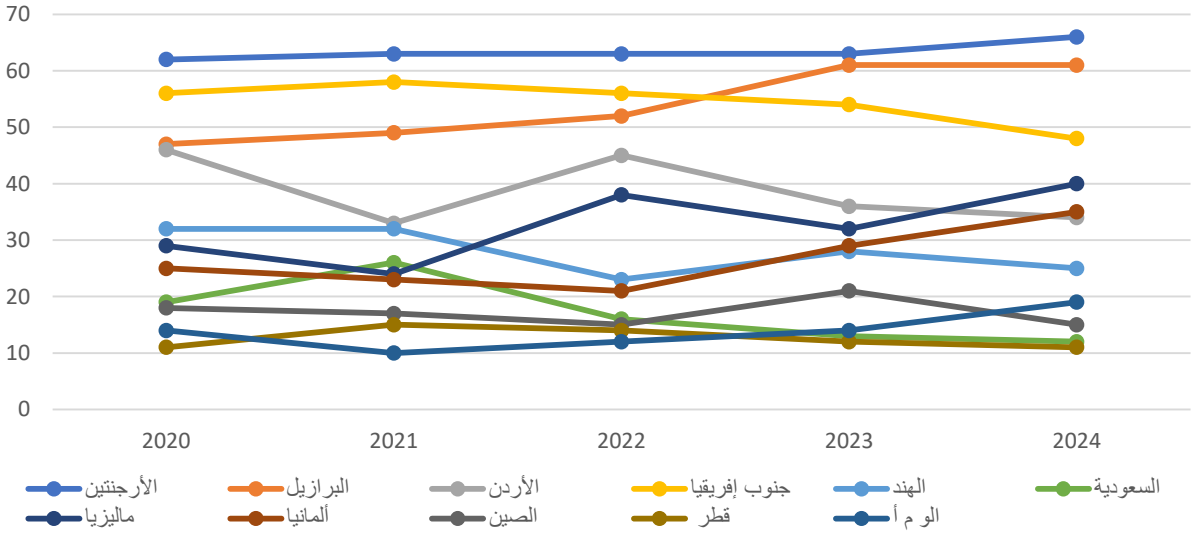

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (08)

من خلال الجدول (08) والشكل (07) نلاحظ أن ركيزة كفاءة الأعمال أظهرت تفاوتا واضحا في أداء الدول محل الدراسة، حيث تألقت السعودية بأداء متصاعد، إذ انتقلت من المرتبة 19 في 2020 إلى المرتبة 12 في 2024، مع تحسن تدريجي مستقر، ما يجعلها من أكثر الدول تحسنا في هذا المحور بسبب المشاريع المشتركة والتحفيز الحكومي لرقمنة القطاع الخاص،جهود ضخمة لتحويل القطاع الخاص رقميا، خاصة من خلال "هيئة الحكومة الرقمية" وبرنامج "روّاد التقنية" .

كما حافظت قطر على ترتيب متقدم، بين المرتبة 11 و14، لتستقر في المرتبة 11 عام 2024، ما يعكس أداء مرتفعا وثابتا. كذلك سجلت الهند أداء جيدا نسبيا، حيث حافظت على تموضعها بين المرتبتين 32 و25، مع تقدم تدريجي، ما يصنفها ضمن الدول متحسنة الأداء بسبب تشجيع ريادة الأعمال، توسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة،دعم الابتكار من خلال سياسات واضحة تسهل الدخول إلى السوق وتحفز على الاستثمار المحلي والأجنبي.

أما الأردن فقد أظهر تذبذبا واضحا، إذ ارتفع من المرتبة 46 إلى 33 في 2021 وذلك راجع بدء برنامج "رحلة المستثمر" ، ثم تراجع مجددا إلى المرتبة 34 في 2024،بسبب ضعف في التمويل والوصول إلى الأسواق ما يجعله من الدول متذبذبة الأداء. بالمقابل سجلت ماليزيا تراجعا ملحوظا، من المرتبة 29 إلى المرتبة 40، رغم بعض التحسن المؤقت وهذا نتيجة تقلبات السوق والاعتماد على صادرات محدودة مما يصنفها ضمن الدول متراجعة الأداء. وبالنسبة لـ الصين، فقد سجلت أداء قويا نسبيا، بين المرتبة 15 و21، ما يضعها ضمن الدول ذات الكفاءة المرتفعة رغم التذبذب الطفيف بسبب تشديدات تنظيمية، وتقلب السياسات الخاصة بالقطاع الخاص، إضافة إلى الضغوط المتزايدة على الشركات المحلية والأجنبية.

في الطرف الآخر من الترتيب، بقيت الأرجنتين، البرازيل، وجنوب إفريقيا ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف في كفاءة الأعمال. فمثلا، تراجعت الأرجنتين من المرتبة 62 إلى 66، ما يعكس استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وغياب إصلاحات فعلية لتحسين مناخ الأعمال. وبالمثل، انخفضت البرازيل من 47 إلى 61، وهو ما يشير إلى تراجع تنافسية القطاع الخاص وسط تعقيدات إدارية، وبيئة تشريعية غير مشجعة. أما جنوب إفريقيا، فعانت من أداء متدنٍ نسبيا، حيث تأثرت مناخات الأعمال سلبا بسبب اضطرابات في السياسات الاقتصادية ونقص التحفيز الفعّال للقطاع الخاص.

أما الدول المتقدمة، فقد بدأت ألمانيا من المرتبة 25 في 2020، لكنها تراجعت بشكل مستمر حتى بلغت المرتبة 35 في 2024، ما يعكس ضعفا نسبيا في هذا الجانب مقارنة بمستواها الكلي بسبب إرتفاع تكاليف الطاقة وتغيرات جيوسياسية ، بالإضافة إلى تدهور معنويات أصحاب الأعمال. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حافظت على مراتب جيدة (من 10 إلى 19)، ما يشير إلى استمرار تنافسيتها العالية في كفاءة الأعمال.

5.1.4 ترتيب بعض الدول في مؤشر البنية التحتية للدول من عام 2020 إلى 2024

يتناول هذا الجزء ترتيب بعض الدول في مؤشر البنية التحتية خلال الفترة من 2020 إلى 2024، حيث يعرض جدول يوضح موقع كل دولة من حيث ترتيبها في جودة وكفاءة البنية التحتية. يبرز هذا العرض مدى التغيرات التي شهدتها الدول في هذا المؤشر الحيوي، والذي يلعب دورا مهما في تعزيز التنافسية الاقتصادية.

الجدول(09): ترتيب بعض الدول في مؤشر البنية التحتية للدول من عام 2020 إلى 2024

السنوات / الدول	2020	2021	2022	2023	2024
الأرجنتين	52	56	54	56	56
البرازيل	53	52	53	55	58
الأردن	58	55	55	53	55
جنوب إفريقيا	61	61	60	62	60
الهند	49	49	49	52	53
السعودية	36	36	34	34	34
ماليزيا	31	32	37	35	35
ألمانيا	11	10	9	14	20
الصين	22	18	21	21	15
قطر	40	40	38	33	33
الولايات م أ	5	6	7	6	7

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على : تقارير مؤشر التنافسية الدولية لل (IMD) للفترة 2020_2024.

الشكل(08): ترتيب بعض الدول في مؤشر البنية التحتية للدول من عام 2020 إلى 2024

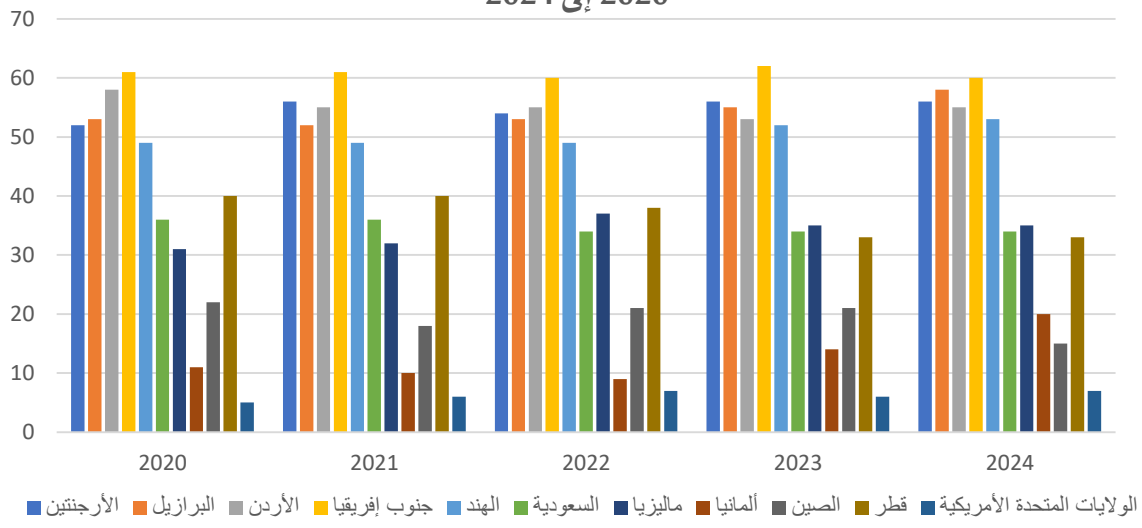

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (10)

من خلال الجدول (09) و الشكل (08) نلاحظ أن نتائج ركيزة البنية التحتية أبرزت تمايزا واضحا بين الدول المتقدمة والدول النامية محل الدراسة. فقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مراتب متقدمة جدا، إذ تراوح ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية بين المرتبة الخامسة والسابعة، مما يعكس استقرارا في مستوى بنية تحتية متقدمة جدا وهذا بسبب استثمارات ضخمة ودائمة بجودة عالية. كما جاءت ألمانيا ضمن أفضل الدول، رغم بعض التراجع، إذ انتقلت من المرتبة 11 في 2020 إلى 20 في 2024، بسبب التحديات في تحديث بنيتها التحتية التقليدية، رغم ريادتها الصناعية و تباطؤ تبني حلول الطاقة المتجددة وتقنيات الشبكات الذكية.لكنها ظلت ضمن الدول ذات البنية التحتية القوية.

أماالصين، يعود التحسن الملحوظ (من 22سنة 2020 إلى 15 سنة 2024)إلى التركيز المكثف على مشاريع البنية التحتية الذكية، مثل شبكات G5 والمدن الرقمية .أما ماليزيا ضلت تتراوح (من 31 إلى 37)فقد حققت قفزات في البنية التحتية الرقمية عبر مركز "سيليكون فالي" الآسيوي. وفي الشرق الأوسط، تبرز السعودية (مستقرة عند 34) وقطر (من 40 سنة 2020 الى 33 سنة 2024) كنموذجين ناجحين في دمج الابتكار، حيث استثمرتا في مشاريع رقمية عملاقة مثل " مدينة نيوم" الذكية وتقنيات المتطورة، مدعومة بشراكات مع شركات التكنولوجيا العالمية.

أما الهند، فقد أظهرت تطورا محدودا، من المرتبة 49 إلى 53، ما يجعل أداؤها متذبذبا وضمن الشريحة المتوسطة.

وبالمثل، حافظت الأرجنتين على ترتيب منخفض (52–56)، دون تسجيل تحسن يذكر. كما سجلت جنوب إفريقيا أداء ضعيفا، بتذبذب طفيف حول المرتبة 60، مما يجعلها من أضعف الدول في البنية التحتية.

وأخيرا، فإن البرازيل أظهرت تراجعا طفيفا، من المرتبة 53 إلى 58، لتبقى أيضا ضمن الدول منخفضة الأداء في هذا الجانب. بينما يواجه الأردن صعوبات في تطبيق التقنيات الحديثة بسبب محدودية التمويل. هذه الفروق تؤكد أن الابتكار التكنولوجي - خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء والرقمنة - أصبح العامل الحاسم في تطوير البنية التحتية عالميًا، حيث تتسع الفجوة بين الدول المبتكرة وتلك المتخلفة تقنيًا.

نلخص تصنيف الدول حسب مؤشر التنافسية في الجدول التالي:

جدول(10): تصنيف الدول حسب مؤشر التنافسية الدولية IMD

الدول	الفئة
ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، قطر	الأداء المرتفع
السعودية، الهند،الأردن،البرازيل	متحسن الأداء
ماليزيا،الصين،جنوب إفريقيا ، الأردن (في بعض المحاور)	متذبذب الأداء
الأرجنتين، البرازيل، (في بعض المحاور)، جنوب إفريقيا ، الأردن (البنية التحتية)	منخفض الأداء

المصدر: من إعداد الطالبة

ملاحظة: قطر تصنف ضمن الأداء المرتفع القريب من الدول المتقدمة، لكنها ليست متقدمة رسميا، لذا يمكن إعتبارها " نامية ذات أداء مرتفع"

2.2 تحليل نتائج مؤشر الإبتكار العالمي GII:

يعد الابتكار أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في ظل الاقتصاد المعرفي العالمي المعاصر. وقد أصبح مؤشر الابتكار العالمي أداة معيارية مهمة لقياس أداء الدول في هذا المجال، من خلال تقييم مجموعة من المدخلات والمخرجات التي تعكس بيئة الابتكار وقدرته على إنتاج المعرفة وتوظيفها اقتصاديا. وفي هذا السياق، يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل وصفي لنتائج أداء الدول محل الدراسة في مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة (2020–2024)، بالاعتماد على التصنيف الثلاثي (متحسن، متذبذب، منخفض)، وذلك من خلال تتبع تطور ترتيبها العام وتفاصيل أدائها في الركائز الفرعية، مع مقارنة أدائها مع عدد من الدول المتقدمة المدرجة في الدراسة، بغرض إبراز الفوارق والأنماط العامة في مستوى التقدم الابتكاري بين الدول النامية والمتقدمة.

1.2.2 تطور القيم السنوية لمؤشر الإبتكار للدول من عام 2020 إلى 2024

يتناول هذا الجزء تطور القيم السنوية وترتيب بعض الدول في مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة من 2020 إلى 2024. يُعرض جدول يوضح كل من قيمة المؤشر وترتيب الدول على مدار السنوات، مما يتيح متابعة مدى تقدم أو تراجع أداء الدول في مجال الابتكار، وهو عامل رئيسي في تعزيز التنافسية الدولية.

الجدول(11):تطورالقيم السنوية لمؤشرالإبتكارللدول من عام 2020 إلى 2024

السنوات / الدول	2020		2021		2022		2023		2024	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
الأرجنتين	80	28.33	73	29.8	69	28.6	73	28.0	76	26.4
البرازيل	62	31.96	57	34.2	54	32.5	49	33.6	50	32.7
الأردن	81	27.79	81	28.3	78	27.4	71	28.2	73	27.5
جنوب إفريقيا	60	32.67	61	32.7	61	29.8	59	30.4	69	28.3
الهند	48	35.59	46	36.4	40	36.6	40	38.1	39	38.3
السعودية	66	30.94	66	31.8	51	33.4	48	34.5	47	33.9
ماليزيا	33	42.42	36	41.9	36	38.7	36	40.9	33	40.5
ألمانيا	9	56.55	10	57.3	8	57.2	8	58.8	9	58.1
الصين	14	53.28	12	54.8	11	55.3	12	55.3	11	56.3
قطر	70	30.81	68	31.5	52	32.9	50	33.4	49	32.9
الولايات م أ	3	60.56	3	61.3	2	61.8	3	63.5	3	62.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ تقارير مؤشر الإبتكار العالمي (WIPO) للفترة 2020_2024

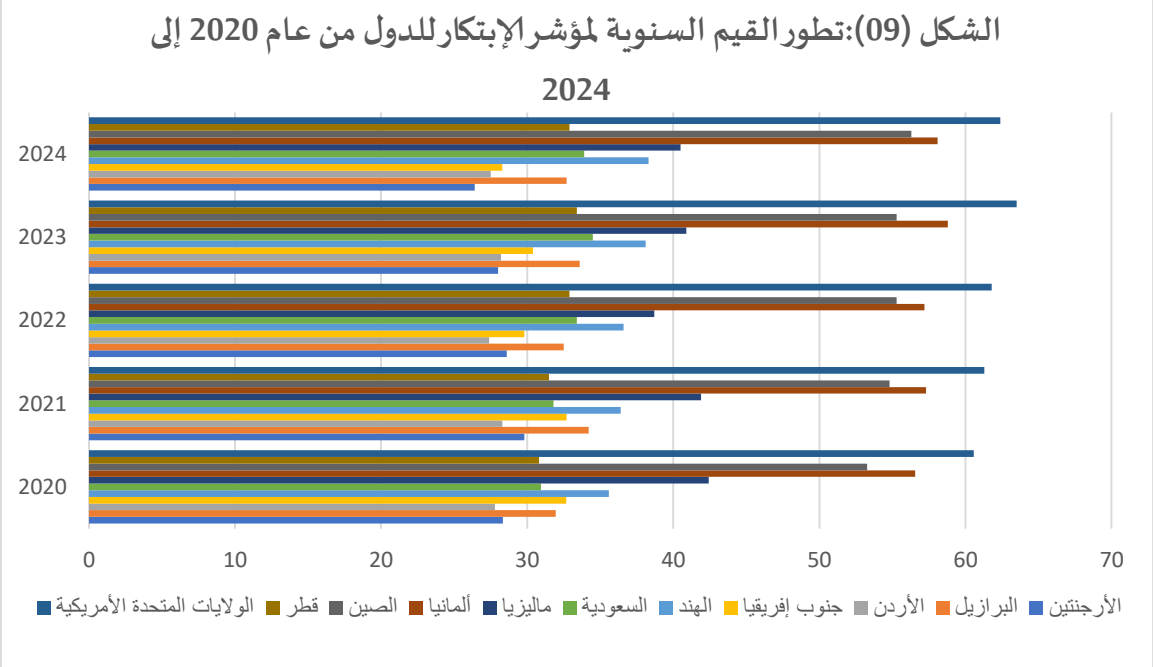

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (11)

من خلال الجدول (11)و الشكل (09) نلاحظ أن مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2020–2024 أظهر تمايزا واضحا بين الدول النامية و المتقدمة من حيث مستوى الابتكار ومدى تطوره حيث شهدت الهند

تحسنًا مستمرًا في قيم الابتكار من 35.59 (2020) إلى 38.3 (2024)، وهو ما يعكس نجاح سياساتها في تعزيز البحث والتطوير (R&D)، خاصة في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات ،يُعزى هذا التقدم إلى زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الرقمية ومبادرات مثل "صنع في الهند"، فضلًا عن نمو الشركات الناشئة التي تجذب استثمارات أجنبية. وحافظت كل من الصين (من 53.28 إلى 56.3) وألمانيا (من 56.55 إلى 58.1) على قيم عالية، بفضل بيئتهما الابتكارية المدعومة بقطاعات صناعية متطورة واستثمارات ضخمة في الابتكار. في الصين، يرتبط النمو بخطة "الصين 2025" التي تركز على التصنيع الذكي، بينما تعتمد ألمانيا على التعاون بين الجامعات والشركات في مجالات مثل الهندسة والكيمياء.

تحسنت قيمة الابتكار في ماليزيا من 42.42 إلى 40.5 رغم تقلبات طفيفة، بينما قفزت السعودية من 30.94 إلى 33.9. يعكس ذلك جهود التنويع الاقتصادي، مثل رؤية السعودية 2030 التي تستهدف تعزيز الابتكار في الطاقة المتجددة والتحول الرقمي. أما ماليزيا، فتعتمد على سياسات جذب الاستثمارات في الصناعات عالية التقنية.

سجلت البرازيل ارتفاعًا من 31.96 إلى 32.7، وقطر من 30.81 إلى 32.9، لكنهما لا تزالان متأخرتين مقارنة بدول أخرى. يعزى ضعف الأداء النسبي إلى اعتماد البرازيل على الموارد الطبيعية وعدم استقرارها السياسي، بينما تواجه قطر تحديات مرتبطة بصغر حجم سوقها رغم الاستثمار في المدن الذكية مثل "لوسيل".

انخفضت قيمة الابتكار في جنوب إفريقيا من 32.67 إلى 28.3، وفي الأرجنتين من 28.33 إلى 26.4. يعكس ذلك تأثير الأزمات الاقتصادية المتكررة، مثل ارتفاع التضخم في الأرجنتين، وضعف الاستثمار في البحث العلمي و في جنوب إفريقيا، تفاقم الوضع بسبب انقطاع الكهرباء وتدهور البنية التحتية.

تراجعت قيمة الابتكار في الأردن من 27.79 إلى 27.5، رغم تحسن طفيف في 2023. يعزى ذلك إلى ندرة الموارد الطبيعية، واعتماد الاقتصاد على القطاع الخدمي، وضعف الإنفاق على الابتكار مقارنة بدول الخليج المجاورة.

2.2.2 تطور ترتيب الدول في ركيزتي المدخلات والمخرجات للإبتكار ضمن مؤشر الإبتكار العالمي (2020_2024)

تناول هذا الجزء تطور ترتيب الدول في مدخلات ومخرجات الابتكار ضمن مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة من 2020 إلى 2024. يعرض جدول يوضح ترتيب الدول بناءً على أداء مدخلات الابتكار ومخرجاته، مما يسمح برصد التغيرات في مدى استثمار الدول في العوامل الأساسية للابتكار ودورها في تعزيز التنافسية.

الجدول(12) : تطورترتيب الدول في مدخلات ومخرجات الإبتكارضمن مؤشرالإبتكارالعالمي (2020_2024)

السنوات / الدول	2020		2021		2022		2023		2024	
	مدخلات	مخرجات	مدخلات	مخرجات	مدخلات	مخرجات	مدخلات	مخرجات	مدخلات	مخرجات
الأرجنتين	80	73	77	71	77	62	84	59	92	59
البرازيل	59	64	56	59	58	53	59	49	58	49
الأردن	77	81	79	81	71	78	70	76	69	74
جنوب إفريقيا	49	68	55	68	69	61	71	57	75	61
الهند	57	45	57	45	42	39	46	35	44	33
السعودية	50	77	59	72	37	65	37	67	36	66
ماليزيا	34	36	36	34	35	37	30	46	28	41
ألمانيا	14	7	14	8	12	7	13	6	6	6
الصين	26	6	25	7	21	8	25	8	23	7
قطر	64	72	64	70	38	67	39	70	39	71
الولايات م أ	4	5	3	4	2	5	2	4	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ تقارير مؤشر الإبتكار العالمي (WIPO) للفترة 2020_2024

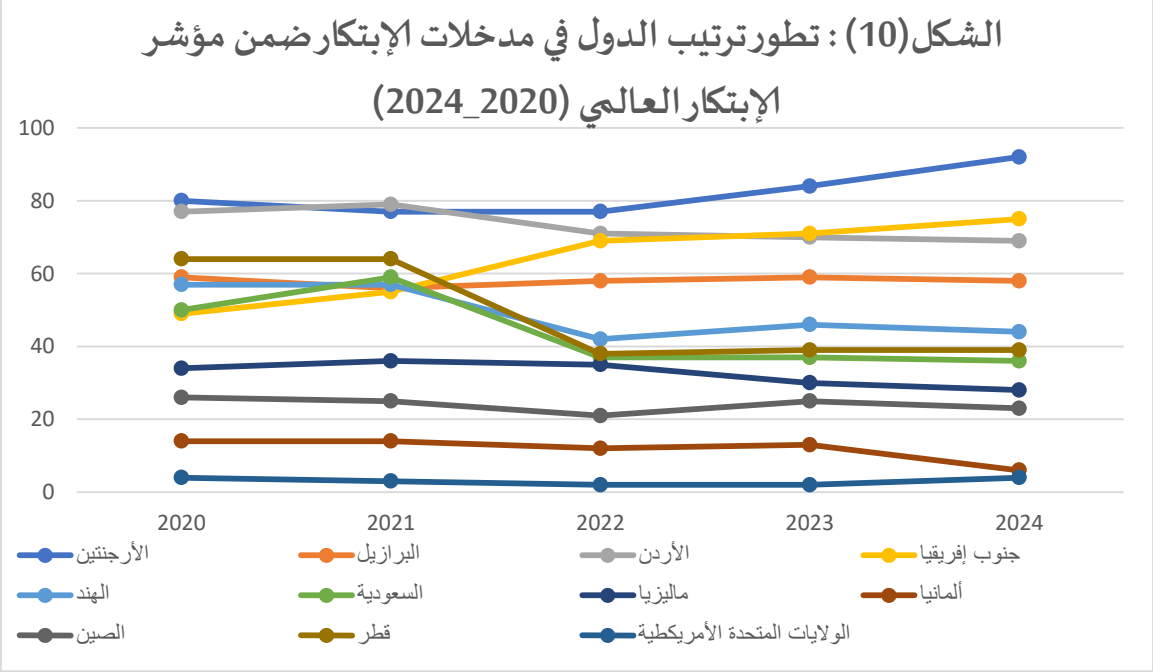

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (12)

الشكل(11) : تطور ترتيب الدول في ركيزة مخرجات الإبتكار ضمن مؤشر الإبتكار العالمي (2020_2024)

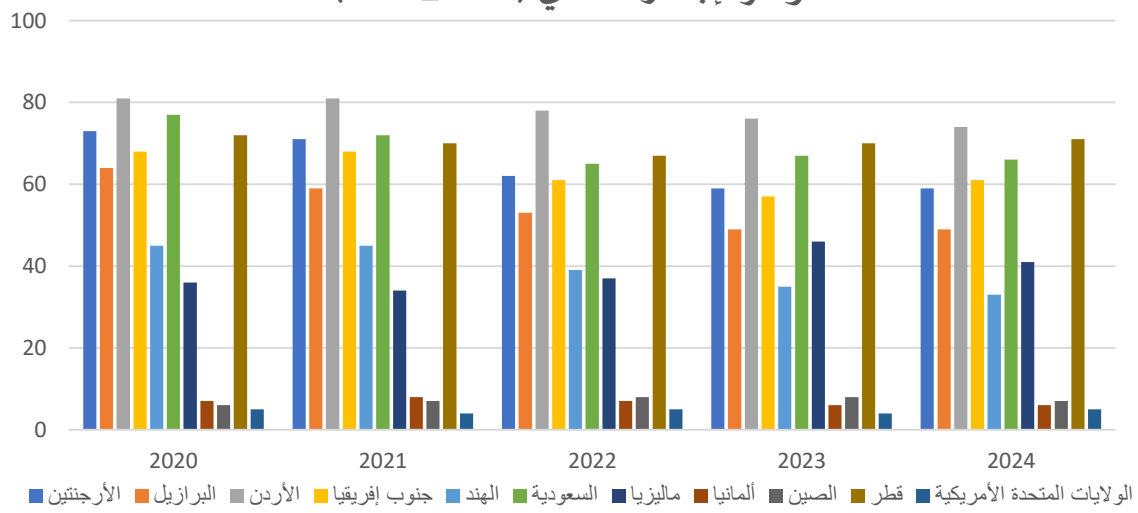

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول (12)

من خلال الجدول (12) و الشكلين (10)و (11) نلاحظ تفاوتا ملحوظا في أداء الدول محل الدراسة على مستوى مدخلات ومخرجات الابتكار خلال الفترة 2020–2024، حيث اتضح أن الدول التي استطاعت تحسين منظومتها الابتكارية عبر الاستثمار في البنية المعرفية والمؤسساتية لم تنجح جميعها في تحويل تلك الجهود إلى نتائج ملموسة، ما يبرز فجوة بين "البيئة الممكنة للابتكار" وبين "القدرة الفعلية على إنتاج الابتكار". فعلى سبيل المثال، سجلت السعودية تحسنا واضحا في مدخلات الابتكار، إذ تقدمت من المرتبة 50 إلى 36، مما يعكس جهودا بارزة في إصلاح التعليم، وتحفيز البحث العلمي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، إلا أن مخرجات الابتكار ظلت دون المتوقع، إذ بقيت تتأرجح في مرتبة منخفضة (من 77 إلى 66)، وهو ما يشير إلى ضعف في آليات تسويق المعرفة، وغياب الرابط الفعال بين مراكز البحث والقطاع الصناعي ، وفي ذات السياق أظهرت قطر تحسنا في المدخلات (من 64 إلى 39)، مدفوعة باستثمارات ضخمة في مشاريع المدن الذكية والتعليم العالي، إلا أن المخرجات بقيت مستقرة نسبيا عند مراتب متأخرة (بين 72 و71)، مما يعكس قصورا في تحويل البيئة الابتكارية الواعدة إلى إنتاج اقتصادي قائم على المعرفة، نتيجة محدودية السوق الداخلي وغياب قاعدة صناعية قادرة على استيعاب وتطوير المنتجات الابتكارية.

أما الهند، فقد قدمت نموذجا أكثر تكاملا، إذ تطور ترتيبها في المدخلات من 57 إلى 44، بالتوازي مع تحسن كبير في المخرجات من المرتبة 45 إلى 33، وهو ما يعكس وجود بنية تحتية معرفية متماسكة قادرة على إنتاج مخرجات فعالة، بفضل بيئة أعمال ديناميكية، وشبكة قوية من الشركات الناشئة والمؤسسات التقنية، مدعومة بسياسات تشجع على الابتكار الموجه نحو السوق. كذلك الصين وألمانيا حافظتا على تموضعهما ضمن المراتب العليا في كلا الركيزتين، حيث استطاعت كل منهما ربط الجهد البحثي بالإنتاج الصناعي، مما يعزز قدرة

هذه الدول على إنتاج براءات اختراع، منتجات عالية التقنية، ومحتوى معرفي يترجم إلى تنافسية اقتصادية عالية.

في المقابل، أظهرت ماليزيا أداء مستقرا في كلا الجانبين، إذ تحسنت مدخلاتها من 34 إلى 28، فيما بقيت مخرجاتها ضمن المراتب المتوسطة (من 36 إلى 41)، ما يعكس بيئة ابتكار ناضجة لكنها لا تزال تفتقر إلى عنصر "الابتكار التخريبي (Disruptive Innovation)"[1] الذي يولّد منتجات جديدة وأسواق غير تقليدية. أما البرازيل، فرغم ثبات بيئة المدخلات بين المرتبتين 56–59، إلا أنها شهدت بعض التحسن في المخرجات (من 64 إلى 49)، ما يظهر استجابة جزئية ولكنها بطيئة، بسبب هشاشة الرابط بين المؤسسات البحثية والقطاع الإنتاجي، وتوجه الاستثمار نحو الابتكار ذي الطابع النظري أكثر من التطبيق العملي وتعني أن جزءا كبيرا من التمويل أو الموارد المخصصة للابتكار يوجّه نحو أنشطة بحثية أو علمية تركز على تطوير نظريات، مفاهيم، أو أفكار جديدة، دون أن تترجم بالضرورة إلى منتجات أو خدمات ملموسة أو تطبيقات صناعية قابلة للتسويق أو الاستخدام العملي. من جانبها، سجلت جنوب إفريقيا تراجعا كبيرا في مدخلات الابتكار (من 49 إلى 75)، ما يدل على تدهور البيئة المؤسسية الداعمة للابتكار، بفعل الأزمات الهيكلية، انقطاعات الطاقة، ونقص الاستقرار السياسي، ورغم بعض التحسن الطفيف في مخرجاتها، إلا أن التقدم بقي محدودا وغير كاف لتجاوز الفجوة الابتكارية المتسعة.

أما الأردن، فقد أظهرت تحسنا بسيطا في ترتيب المدخلات من 77 إلى 69، إلا أن المخرجات ظلت في مراتب متأخرة (من 81 إلى 74)، مما يشير إلى محدودية الاستثمار في البحث والتطوير، وعدم وجود سوق قادر على امتصاص الابتكارات أو توظيفها في قطاعات إنتاجية، وهو ما يعكس "اقتصاد خدمة غير ابتكاري" يعاني من فجوة بين المعرفة والتطبيق. وأخيرا، جاءت الأرجنتين في أسوأ أداء ضمن العينة، إذ تراجعت مدخلاتها من المرتبة 80 إلى 92، ما يعكس انهيار بيئتها الابتكارية تحت وطأة الأزمات الاقتصادية، التضخم المفرط، وتقلص التمويل العمومي، بينما بقيت مخرجاتها دون تحسن يذكر عند المرتبة 59، وهو ما يظهر عدم قدرة البلاد على توليد أو استثمار أي قدر من الابتكار بصورة فعالة، ما يضعها ضمن خانة الدول ذات البيئة الطاردة للمعرفة.

بصورة عامة، يظهر أن النجاح الابتكاري لا يتحقق بمجرد تحسين البيئة التنظيمية والتعليمية، بل يتطلب تفعيل قنوات الربط بين مخرجات التعليم ومطالب السوق، وتطوير منظومة وطنية للابتكار تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز رأس المال المخاطر، وهو ما تمكنت بعض الدول من تحقيقه، بينما لا تزال أخرى عالقة في مرحلة التهيئة دون المرور إلى مرحلة الإنجاز.

نلخص تصنيف الدول حسب مؤشر الإبتكار في الجدول التالي:

[1] الابتكار التخريبي هو نوع من الابتكار يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في الأسواق أو القطاعات من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة تكون في البداية أبسط، أرخص، أو أكثر سهولة في الاستخدام مقارنة بالحلول التقليدية، لكنها مع الوقت تتطور لتزيح أو تضعف الشركات الكبرى القائمة.

الجدول(13): تصنيف الدول حسب مؤشر الإبتكار العالمي (GII):

الدول	الفئة
الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا (حافظت على مراتب مرتفعة وثابتة في جميع المؤشرات)	الأداء المرتفع
الصين، السعودية ، الهند، قطر	متحسن الأداء
ماليزيا، البرازيل، الأردن	متذبذب الأداء
الأرجنتين، جنوب إفريقيا ، الأردن (مخرجات) البرازيل (مدخلات)	منخفض الأداء

المصدر : من إعداد الطالبة

3-إختبار فرضيات الدراسة:

بعد استعراض البيانات وتحليل المؤشرات المتعلقة بالتنافسية الدولية ومستويات الابتكار في الدول المدروسة خلال الفترة 2020–2024 نقوم بإختبار صحة الفرضيات ويعد هذا الجزء خطوة حاسمة في التحقق من مدى دقة العلاقات المفترضة بين المتغيرات محل الدراسة، وتحديد ما إذا كانت النتائج الإحصائية تدعم الفرضيات أم تنفيها.

1.3 الفرضية الأولى: توجد علاقة طردية بين الابتكار والتنافسية الدولية في الدول النامية.

أظهرت البيانات أن الدول التي سجلت تحسنا في ترتيبها ضمن مؤشر الابتكار العالمي(GII) ، قد شهدت أيضا ارتفاعا ملحوظا في ترتيبها على مستوى مؤشر التنافسية الدولية .(IMD) فعلى سبيل المثال، تحسن ترتيب الهند في الابتكار من المرتبة (48) إلى (39)، وتواكب ذلك مع تقدمها في التنافسية من المرتبة (43) إلى (39). كما ارتقت السعودية من المرتبة (66) إلى (47) في الابتكار، ومن (26) إلى (16) في التنافسية. في المقابل، تراجعت الأرجنتين في كلا المؤشرين.

النتيجة :تدعم المعطيات وجود علاقة طردية قوية بين الابتكار والتنافسية الدولية، ما يؤكد صحة الفرضية

2.3 الفرضية الثانية: يرتفع الأداء الاقتصادي في الدول النامية بارتفاع مستوى الابتكار.

أثبتت المقارنة بين بيانات الابتكار ومؤشر الأداء الاقتصادي، كما في الجدول (06) وجود علاقة إيجابية واضحة فقد رافق التحسن في الابتكار في السعودية (من 30.94 إلى 33.9) قفزة في الأداء الاقتصادي، حيث بلغت المرتبة (6) في عام 2023 كما تحسن أداء الهند من المرتبة (37) إلى (20) بالتزامن مع ارتفاع في مؤشر الابتكار في المقابل سجلت الأرجنتين تراجعا في الابتكار رافقه انخفاض في أدائها الاقتصادي.

النتيجة :تعد الفرضية صحيحة، وتدعمها دلالة كمية وصفية من واقع الاتجاهات الزمنية.

3.3 الفرضية الثالثة: كلما ارتفع مستوى الابتكار في الدول النامية، زادت كفاءة أداء الحكومات.

أشارت نتائج مؤشر كفاءة الحكومة، الجدول (07)، إلى ترابط واضح بين ارتفاع الابتكار وتحسن الأداء

الحكومي،كما هو الحال في السعودية (من المرتبة 22 إلى 12 في كفاءة الحكومة، مقابل صعود في الابتكار من 66 إلى 47).

كما حافظت قطر على مراتب متقدمة في كفاءة الحكومة بالتوازي مع تقدم تدريجي في الابتكار. في حين بقيت الأرجنتين في مراتب متأخرة في المؤشرين.

النتيجة :تدعم النتائج صحة الفرضية مع تفسير مفاده أن تعزيز البيئة الابتكارية يرتبط غالبا بإصلاحات حكومية ومؤسسية.

4.3 الفرضية الرابعة: توجد علاقة عكسية بين الابتكاروكفاءة الأعمال في الدول النامية.

خلافا لما افترضته هذه الفرضية، أظهرت البيانات أن الدول التي شهدت تحسنا في الابتكار، قد سجلت كذلك تحسنا في كفاءة الأعمال. مثل السعودية والهند وقطر، التي سجلت تقدما ملحوظا في كلا المؤشرين على النقيض تراجعت الأرجنتين والبرازيل في الابتكار وكفاءة الأعمال معا.

النتيجة :ترفض الفرضية، حيث تشير المعطيات إلى علاقة طردية بين الابتكار وكفاءة الأعمال لا عكسية.

5.3 الفرضية الخامسة: يؤدي الاستثمارفي الابتكارإلى تحسين وتطويرالبنية التحتية في الدول النامية.

دعمت النتائج هذا الطرح، حيث ارتبط ارتفاع مستوى الابتكار في السعودية وقطر باستثمارات نوعية في مشاريع البنية التحتية الذكية والمدن الرقمية، مثل مشروع "نيوم" في السعودية، و"لوسيل" في قطر، مما انعكس في استقرار وتقدم ترتيبهما في مؤشر البنية التحتية (جدول 09).

النتيجة :الفرضية صحيحة، ويثبت الواقع أن الابتكار يلعب دورا مباشرا في تطوير بنية تحتية أكثر كفاءة وحداثة.

6.3 الفرضية السادسة: تختلف الدول النامية في كفاءتها في تحويل مدخلات الابتكارإلى مخرجات فعالة.

أكد الجدول (12) وجود فجوات واضحة بين مدخلات الابتكار ومخرجاته. فعلى الرغم من تحسن السعودية وقطر في ترتيب المدخلات، إلا أن مخرجات الابتكار لديهما بقيت في مراتب متأخرة نسبيا، مما يدل على ضعف في آليات التحويل الفعال للمعرفة إلى قيمة اقتصادية. بالمقابل، نجحت الهند في إحراز تقدم متزامن في المدخلات والمخرجات، وهو ما يدل على بنية ابتكارية أكثر كفاءة وتكاملا.

النتيجة :الفرضية صحيحة، وتبرز تفاوتًا في كفاءة الدول النامية في استثمار البيئة الابتكارية.

يظهر من مجمل الاختبارات أن الابتكار يعد محركا أساسيا للتنافسية الدولية، ورافعة قوية لتحسين الأداء الاقتصادي وكفاءة الحكومة والبنية التحتية. غير أن الفجوة في مخرجات الابتكار تظل التحدي الأكبر أمام عدد من الدول النامية، وتبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية لضمان استدامة الابتكار وتفعيل أثره الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا:مناقشة النتائج والإقتراحات

1.مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

كشفت نتائج الدراسة الحالية عن تباين واضح في مستويات التنافسية الدولية والأداء الابتكاري بين الدول النامية محل التحليل خلال الفترة (2020–2024)، حيث أظهرت دول مثل السعودية والهند وقطر أداء تصاعديا في مؤشري التنافسية والابتكار، في حين سجّلت دول أخرى مثل الأرجنتين وجنوب إفريقيا وجزئيا البرازيل أداء ضعيفا ومتذبذبا. وفي ضوء هذا التباين، يمكن مناقشة هذه النتائج على ضوء ما ورد في الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الابتكار والتنافسية في سياقات وطنية ودولية متنوعة.

في هذا الإطار، أكدت **دراسة Ruzanna Tadevosyan (2023)** وجود علاقة سببية بين الابتكار والتنافسية الدولية، حيث بينت أن زيادة عدد براءات الاختراع يعزز من أداء الصادرات باعتبارها مؤشرًا للتنافسية. وقد انعكس هذا الترابط في نتائج الدراسة الحالية، خاصة في حالة الهند والصين، اللتين سجلتا تطورا ملحوظا في الابتكار مرفوقا بارتفاع مؤشرات التنافسية، ما يدعم الفرضية القائلة بأن الابتكار يعد محفزا مباشرا للاندماج في الاقتصاد العالمي.

أما **دراسة BAROUDI (2021)** فقد أشارت إلى ضعف القدرات الابتكارية في الاقتصاد الجزائري وانعكاسها السلبي على التنافسية، وهو ما يتطابق مع نتائج الدول التي سجلت ضعفًا في كفاءة الحكومة والبنية التحتية،كالأرجنتين وجنوب إفريقيا، حيث عجزت عن تحويل الاستثمارات العامة إلى نتائج ملموسة في الابتكار بسبب فجوات مؤسساتية وهيكلية.

وفي السياق نفسه، أوضحت **دراسة BELKAI & BENHAMOU (2016)** أن المؤسسات الصناعية الجزائرية تدرك أهمية الابتكار ولكنها تعاني من عراقيل متعددة في التنفيذ، مثل غياب التمويل وضعف الشراكة مع الجامعات. وهذا يتقاطع مع نتائج الدراسة الحالية فيما يخص الأردن وماليزيا، حيث أظهرت المؤشرات تذبذبًا رغم المبادرات السياسية، مما يدل على أن الإدراك لا يكفي بدون منظومة تمكينية فعالة.

من جهة أخرى، توصلت **دراسة بن عواق شرف الدين (2018)**إلى أن الاستثمار في رأس المال الفكري يعزز تنافسية الدول النامية، خاصة من خلال التعليم والتكوين المهني. وقد برزت هذه العلاقة بوضوح في نتائج السعودية والهند، حيث أدت الاستثمارات في التعليم الرقمي ورأس المال البشري إلى تحسن كبير في كفاءة الحكومة والأعمال، ما يتماشى مع ما خلصت إليه الدراسة النظرية.

أما **دراسة عبد الرزاق حميدي وعبد الرحمان بن عنتر (2020)** فقد ركّزت على البيئة الجزائرية واعتبرت الابتكار أداة مركزية للتقليل من الاعتماد على الموارد الطبيعية، وهو ما يتقاطع مع تجربة السعودية التي أظهرت الدراسة الحالية تحسنًا كبيرًا في مؤشر الأداء الاقتصادي بفعل تنويع مصادر الدخل، وبرامج التحول الاقتصادي، مما يدل على فعالية التوجه نحو الابتكار كرافعة تنموية.

في المقابل، ركزت **دراسة حمدات رحيق ولبنى (2023)** على قطاع الخدمات الصحية، وأثبتت أن الابتكار المؤسسي يعزز التميز التنافسي حتى في السياقات المصغرة. ويتجلى ذلك في نتائج قطر التي حافظت على موقع تنافسي متقدم بفضل سياسات الصحة الرقمية والحوكمة الفعالة، ما يبرهن على أن الابتكار قابل للتطبيق أفقيًا وعموديًا عبر مختلف القطاعات.

أما على صعيد المؤشرات الأوروبية، فقد أبرزت **دراسة Ebru Doğan (2016)** أن الابتكار يغيّر طبيعة التنافس في الأسواق الأوروبية، وهو ما ينطبق على الدول المتقدمة في دراستنا مثل ألمانيا، التي رغم تراجعها في بعض المؤشرات، لا تزال تحتفظ بمراتب عالية بفضل الابتكار الصناعي والرقمي.

وبالعودة إلى **دراسة(2018) Lounes Houda** ، التي ركزت على دور الدولة في دعم الابتكار، فقد بيّنت أن غياب التنسيق المؤسسي في الجزائر يعوق التنافسية، وهو ما يمكن ربطه بنتائج الأردن والبرازيل التي لم تنجح بالكامل في تفعيل منظوماتها الابتكارية رغم وجود مؤسسات تعليمية محترمة، ما يشير إلى أن الابتكار لا يمكن أن يكون فعالًا دون تناغم حكومي – اقتصادي.

أما **دراسة(2021) Benhamma & Hemissi** ، فقد أظهرت أثر حجم المؤسسة ومرونتها في تعزيز قدرتها على الابتكار، وهو ما يتقاطع مع وضع ماليزيا، التي تمتلك قطاعًا خاصًا نشطًا لكنه تأثر سياسيًا واقتصاديًا، مما يفسّر التذبذب في مؤشر كفاءة الأعمال.

كما تبرز **دراسة FranceAgriMer (2015)** كحالة مهمة في الصناعات الغذائية الفرنسية، والتي ربطت الابتكار غير التكنولوجي (مثل التسويق والتغليف) بزيادة القدرة التصديرية. وهذه الفكرة يمكن ملاحظتها في تطور التنافسية في قطر والسعودية، حيث ساهم الابتكار المؤسسي والإداري في تحفيز قطاعات جديدة خارج النفط والطاقة.

أما **دراسة Priede & Pereira (2013)** فقد ربطت بين الإنفاق على البحث والتطوير وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وقد ظهر ذلك جليًا في الهند التي زادت من تمويل الابتكار خلال السنوات الأخيرة، ما ساعدها على تحسين موقعها في مؤشرات الابتكار والتنافسية معًا.

أخيرًا، تناولت **دراسة Tabet Derraz Imane & Bendiabdellah (2012)** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبيّنت أن ضعف ثقافة الابتكار وغياب الحوافز المؤسسية والمالية من أبرز العراقيل. وقد انعكست هذه الإشكالات في نتائج دول مثل الأرجنتين والبرازيل، حيث ظلّت في ذيل الترتيب، رغم توفر الموارد البشرية والطبيعية، ما يدعم فرضية أن الابتكار لا يتحقق في غياب البيئة الداعمة.

2. مقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج المستخلصة من تحليل العلاقة بين الابتكار والتنافسية الدولية، وفي ظل التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر كدولة نامية تسعى إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة وتقليل التبعية للريوع النفطية، تُقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن أن تساهم في تعزيز موقع الجزائر التنافسي على المستوى الدولي من خلال دعم منظومة الابتكار ومن أهم هذه المقترحات مايلي:

إعداد استراتيجية وطنية جزائرية للابتكاروالتنافسية

ينبغي للجزائر أن تتبنى استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للابتكار، تتضمن أهدافًا دقيقة لتحسين ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية، مع التركيز على تفعيل منظومة الابتكار المحلي، وتطوير التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية، وتوجيه التمويل نحو المشاريع الابتكارية ذات القيمة المضافة، خصوصًا في مجالات الفلاحة والصناعة التحويلية والطاقة المتجددة.

دعم البحث العلمي والربط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي

ضرورة رفع مخصصات البحث العلمي في الميزانية الوطنية، وتحفيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية من خلال حاضنات الأعمال ومراكز البحث المشتركة، وربط مشاريع التخرج والماجستير بحاجيات السوق، بما يضمن تحويل مخرجات البحث إلى تطبيقات عملية تسهم في التنمية الاقتصادية.

تحسين فعالية الإدارة العمومية وتشجيع الابتكارفي القطاع العام

من خلال إصلاح النظام الإداري والحد من البيروقراطية، وتفعيل الخدمات الرقمية في الوزارات والمؤسسات العمومية، بما يعزز الشفافية ويقلّص الزمن الإداري، مع اعتماد مؤشرات لقياس الأداء الحكومي المرتبط بالابتكار وتبسيط الإجراءات أمام المؤسسات الناشئة.

الاستثمارفي البنية التحتية الرقمية والمعرفية

توجيه الاستثمارات نحو تعميم التغطية الرقمية في المناطق الداخلية والجنوبية، وإنشاء مناطق تكنولوجية خاصة(Technopoles) ، والعمل على دعم شبكات البحث الجامعي وتوفير أدوات تكنولوجية ميسّرة للمبتكرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إدراج مؤشرات الابتكارضمن المخططات الاقتصادية الوطنية

يتعين على الجزائر اعتماد مقاربة مؤشراتية تدمج مؤشرات الابتكار في تقييم خطط التنمية الاقتصادية، لتصبح أساسًا في صياغة الميزانيات وتوجيه الاستثمارات، وقياس الأثر الفعلي للسياسات العمومية على المدى المتوسط والبعيد.

تعزيز التعاون الإفريقي والعربي في الابتكار المفتوح

يمكن للجزائر أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الابتكار، من خلال إطلاق برامج مشتركة مع دول الجوار (تونس، المغرب، موريتانيا) أو من خلال مبادرات في إطار الاتحاد الإفريقي، وتبادل التجارب الناجحة في دعم ريادة الأعمال والرقمنة والتعليم العالي.

إن هذه المقترحات لا تقتصر فقط على الاستجابة لتحديات الحاضر، بل تفتح آفاقًا استراتيجية لإدماج الجزائر في الاقتصاد العالمي الجديد، على أسس الابتكار والذكاء المؤسساتي، بما يعزز من استقلالية القرار الاقتصادي ويقلص الفجوة التكنولوجية بين الجزائر والدول الرائدة.

3. أفاق الدراسة

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الابتكار يُعد رافعة حيوية لتعزيز التنافسية الدولية، خاصة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. غير أن طبيعة العلاقة بين الابتكار والتنافسية في السياق الجزائري والدول النامية عمومًا ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتعمق. وفي هذا الإطار، تُقترح مجموعة من الآفاق البحثية التي يمكن أن تشكل امتدادًا علميًا وتطبيقيًا لهذه الدراسة:

إجراء دراسات قطاعية معمقة في السياق الجزائري

من خلال تحليل أثر الابتكار على التنافسية في قطاعات حيوية مثل الصناعات التحويلية، الفلاحة الذكية، الطاقات المتجددة، والخدمات الرقمية، وهو ما يسمح بفهم الفروقات القطاعية في استيعاب الابتكار وتوجيهه.

تقييم السياسات العمومية الموجهة لدعم الابتكار

عبر دراسات تقييمية تطبيقية لبرامج ومبادرات مثل "مشروع المؤسسة الناشئة" أو "الصندوق الوطني للبحث

القياسية المتقدمة (Econometrics)

لتقدير الأثر السببي للابتكار على التنافسية بمختلف أبعادها (الاقتصادية، الحكومية، المؤسسية)، مع استخدام بيانات زمنية بانيلية (Panel Data) لتغطية عدد أكبر من الدول ومقارنة تجاربها بالجزائر.

التحقيق في دور الابتكار غير التكنولوجي

مثل الابتكار التنظيمي والاجتماعي والتسويقي، في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو جانب لا يزال محدود التناول في الأدبيات الجزائرية رغم أهميته.

ربط الابتكار بالاستدامة والاقتصاد الأخضر

من خلال دراسة العلاقة بين الابتكار البيئي والتنافسية المستدامة، خاصة وأن الجزائر بدأت تخطو خطوات نحو الانتقال الطاقوي، وهو مجال واسع لإدماج الابتكار في إدارة الموارد والطاقات المتجددة.

تحليل تأثير التحول الرقمي على التنافسية في الجزائر

لا سيما بعد إطلاق استراتيجية الرقمنة الحكومية، مما يستدعي دراسات تقيس أثر الرقمنة على فعالية الحكومة، تحسين بيئة الأعمال، وتوسيع البنية التحتية الرقمية.

إدماج البعد الثقافي والمؤسسي في فهم علاقة الابتكار بالتنافسية

إذ يُمكن مستقبلاً بحث كيف تؤثر الثقافة التنظيمية، مستويات الحوكمة، واستقلالية الجامعات على فعالية المنظومة الوطنية للابتكار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

- أحمد زغدار . (2011). *المنافسة ، التنافسية و البدائل الاستراتجية*. عمان_ الأردن: دار جرير.
- العزازي ايمان، و حيدوشي عاشور. (2024). تحليل قياسي لتأثير بعض المتغيرات المرتبطة بالإبتكار على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2022. *مجلة الدراسات الاقتصادية* ، 81.
- المجلس الوطني المصري للتنافسية. (2024). غرفة الأخبار - القدرة التنافسية. https://encc-eg.org/pressroom/category.aspx?id=40
- الهدى مراح نور، و طويلب محمد. (2024). دور الإبداع و الإبتكار التكنولوجي المستمر في إستمرارية أداء المؤسسات الإقتصادية خلال تفشي جائحة كوفيد 19 (تجربة شركة أمازون نموذجا). *مجلة المؤسسة* ، 149.
- بن عواق، ش. أ(2017–2018)*الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحقيق القدرة التنافسية لاقتصادات الدول النامية* (أطروحة دكتوراه). جامعة فرحات عباس، سطيف.
- حميدي عبد الرزاق، و بن عنتر عبد الرحمان. (2020). دور الإبداع و الإبتكار في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الجزائرية. *مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي*، 111.
- حياة عمير. (2021). دور الإبداع التكنولوجي في تحسين قدرة تنافسية للدولة و تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة إضافات إقتصادية* ، 194.
- رحيق، ح.، و لبنى، ح(2023)*الابتكار كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية بالخدمات الصحية: دراسة حالة مصحة عادة بورقلة* (مذكرة ماستر). جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- رزيق كمال. (2005). تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر لأداء التميز. *مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات* (صفحة 326). ورقلة: كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية جامعة ورقلة.
- سامية بوضياف. (2014). تقييم مؤشر التنافسية الدولية _حالة الجزائر _. *مجلة الإقتصاد الجديد*، 309.

- سفيان بن عبد العزيز، عبد الفتاح داودي، و صباح غربي. (2019). الإبتكار و مؤشرات قياسه ومدى مساهمته في تطوير البحث العلمي (الجزائر ومجموعة من الدول المقارنة). *مجلة علوم الإقتصادية وعلوم التسيير*، 210.

- سلطان كريمة. (2024). دور المسرعات الأعمال في تفعيل الإبتكار المفتوح " ألجيريا فانتور نموذجا ". *مجلة الباحث الإقتصادي* ، 86.

- طيب فتان. (2009_2010). *مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال بعنوان دور الإبداع التكنولوجي في تأهيل التنافسية دول _حالة الجزائر_*. تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم تسيير، قسم علوم تسيير (جامعة أبو بكر بلقايد).

- عبد القادر بن دحو ، و مهوب وهيبة آيت حبوش. (2020). المكانة التنافسية للإقتصاد الجزائري : دراسة تحليلية على ضوء مؤشرات التنافسية الإقليمية. *مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال*، 241.

- فاطمة الزهراء بورنان. (2017). دور الإبتكار في دعم الميزة التنافسية للمنظمة الإقتصادية. *دراسات العدد الإقتصادي* ، 268_269.

- مجدي بربري محمود . (2022). محددات التنافسية العالمية و أثارها على النمو إقتصادي في دول شرق الأوسط و شمال إفريقيا. *المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية* ، ص 11.

- محمد حسين شراك، و فتيحة فرطاس. (2024). الإبتكار و تكنولوجيا الرقمية و أهميتها في المؤسسات الناشئة. *مجلة الجغرافيا الإقتصادية* ، 99.

- محمد صالحي. (2016). *التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة*. عمان: مركز البحث تطوير الموارد البشرية.

- مسعودة بقباقي، و عبد الخالق أودينة . (2018). قراءة في مؤشر القدرة التنافسية العالمي بإستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية _دراسة حالة دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لسنة 2016. *مجلة إقتصاديات المال و الأعمال*، 109.

- يوسف ,م .,إبتهال ,ق & .,بسام ,أ .(2022) .أثر الإبتكار في النمو الإقتصادي .*مجلة جامعة البعث*.63-62 ,

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Belkai, K., & Benhamou, S. (2016). *L'innovation comme facteur de la compétitivité dans les entreprises: Cas de quelques entreprises algériennes* [Master's thesis, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou].
- Benhamma, S., & Hemissi, O. (2021). L'innovation comme facteur déterminant de la compétitivité des petites entreprises algériennes. *Les Cahiers du MECAS, 17*(1), 187–199.
- DMCC. (2024). *The world's premier business destination*. https://dmcc.ae/
- Ebru, D. (2016). The effect of innovation on competitiveness. *İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Ekonometri ve İstatistik Dergisi, 25*, 62–63.
- IMD. (2024). *IMD world competitiveness yearbook 2024*.
- International Monetary Fund. (2020, October). *Global financial stability report: Bridge to recovery*. https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2020/10/13/global-financial-stability-report-october-2020
- Lounes, H. (2018, April 24). *Innovation et compétitivité des entreprises algériennes: Le rôle central de l'État* [Conference presentation]. Journée d'étude « L'innovation entre la pratique et la nécessité dans les entreprises algériennes », Université M'hamed Bougara de Boumerdes.
- Madiès, T., & Prager, J.-C. (2008). *Innovation et compétitivité des régions* (Rapport du Conseil d'analyse économique No. 77). La Documentation française.
- Mohammed, B. (2021). Innovation capacity and competitive position of the Algerian economy. *Revue Innovation*.
- OECD. (2023). *Main science and technology indicators*. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Priede, J., & Pereira, E. T. (2013). Innovation as a key factor in the international competitiveness of the European Union. *European Integration Studies, (7)*, 212–221.
- Tadevosyan, R. (2023). Innovations and international competitiveness: Country-level evidence. *Economics and Sociology, 16*(3), 248–260. https://doi.org/10.14254/2071-789X.2023/16-3/15
- Tabet Derraz, I., & Bendiabdellah, A. (2012). Innovation et compétitivité. *Revue Les Cahiers du POIDEX, (1)*, 79–88.
- UNESCO. (2021). *Global education monitoring report 2021: Non-state actors in education – Who chooses? Who loses?* https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379871
- UNESCO. (2023). *UNESCO science report*.

- WIPO. (2015). *World intellectual property organization report*. World Intellectual Property Organization.
- WIPO. (2022). *World intellectual property indicators 2022*. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-941-2022-en-world-intellectual-property-indicators-2022.pdf
- WIPO. (2024). *World intellectual property indicators 2024*. https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo-pub-941-2024-en-world-intellectual-property-indicators-2024.pdf
- World Bank. (n.d.). *Research and development expenditure (% of GDP)*. https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS
- World Economic Forum. (2018). *The global competitiveness report 2018*. Geneva, Switzerland: World Economic Forum.
- World Economic Forum. (2019). *Global technology governance: A multistakeholder approach*. https://www.weforum.org/reports/global-technology-governance-a-multistakeholder-approach
- World Economic Forum. (2020). *The global competitiveness report 2020*. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الابتكار في تعزيز التنافسية الدولية في عدد من الدول النامية خلال الفترة 2020–2024، بالاعتماد على مؤشري التنافسية الدولية (IMD) والابتكار العالمي .(WIPO) وتبرز أهمية الموضوع في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة، واعتبار الابتكار ركيزة أساسية للنمو المستدام.

شملت العينة ثمان دول نامية (منها السعودية، البرازيل، جنوب إفريقيا، الصين) ودولتين مرجعيتين (ألمانيا، الولايات المتحدة)، باستخدام المنهج الوصفي والمنهج المقارن لتتبع تطور المؤشرين وتحليل العلاقة بينهما.

أظهرت النتائج ارتباطًا واضحًا بين الابتكار والتنافسية، حيث حققت دول كالسعودية وقطر تحسنًا في كلا المؤشرين، مقابل تراجع دول أخرى كالأرجنتين وجنوب إفريقيا. وتبيّن أن جودة السياسات الحكومية، فعالية التعليم، البنية التحتية الرقمية، ومرونة بيئة الأعمال، من أهم العوامل المؤثرة في هذا الارتباط.

أوصت الدراسة بوضع استراتيجيات وطنية للابتكار، دعم البحث العلمي، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، مع دعوة لمواصلة البحث باستخدام أدوات قياسية تشمل أبعادًا كالتحول الرقمي والابتكار البيئي.

الكلمات المفتاحية: الابتكار ، التنافسية الدولية ، الدول النامية، مؤشر الإبتكار العالمي، مؤشر التنافسية الدولية IMD ،كفاءة الحكومة ، كفاءة الأعمال

Study Summary

This study aims to analyze the role of innovation in enhancing international competitiveness among a number of developing countries during the period 2020–2024, relying on two main indicators: the IMD World Competitiveness Index and the Global Innovation Index issued by WIPO. The importance of this topic stems from the global shift towards a knowledge-based economy, where innovation is considered a key pillar of sustainable growth.

The sample includes eight developing countries (such as Saudi Arabia, Brazil, South Africa, and China) and two benchmark countries (Germany and the United States). A descriptive and comparative methodology was used to track the evolution of the two indices and examine the relationship between them.

The results revealed a clear correlation between innovation and competitiveness. Countries like Saudi Arabia and Qatar showed improvement in both indicators, while others such as Argentina and South Africa experienced a decline. The study finds that government policy quality, education effectiveness, digital infrastructure, and business environment flexibility are among the most influential factors in this relationship.

The study recommends adopting national innovation strategies, supporting scientific research, and developing technological infrastructure. It also calls for further research using econometric tools that include dimensions such as digital transformation and environmental innovation.

Keywords: Innovation, International Competitiveness, Developing Countries, Global Innovation Index, IMD Competitiveness Index, Government Efficiency, Business Efficiency